

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٠

الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

ونظرا لأنني لم أتلق أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في توجيه الدعوة للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ثريا عبيد، للإدلاء ببيان استهلاكي هذا الصباح عقب بيان نائب الأمين العام؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): انقضت ١٠ سنوات منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي نحتفل اليوم بذكرى انعقاده.

ومما لا شك فيه أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة بشّر بعهد جديد للشعوب. وقد أبدت ١٧٩ دولة اجتمعت في القاهرة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تصميمًا تاريخيًا على التعبير عن التزامها بتحسين الحياة اليومية للشعوب واحترام حقوقها. وكان الالتزام الذي تعهدت به الدول أثناء مؤتمر القاهرة واهتمامها بتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين عاملا حاسما في تحسين نوعية حياة جميع المجتمعات.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمقرر ٥٢٩/٥٨ المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ستكرس الجمعية العامة يوما واحدا لجلسات عامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

قبل أن نمضي قدما، أود أن أذكر بأنني أرسلت رسالة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لرؤساء اللجان الإقليمية، ومن خلالهم، للدول الأعضاء للتشاور بشأن نيتي توجيه الدعوة للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ثريا عبيد، لإلقاء بيان استهلاكي هذا الصباح، عقب بيان نائب الأمين العام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وقد صمد برنامج عمل القاهرة أمام اختبار الزمن. وفي الحقيقة، تكتسب الآن النصوص التي تمخض عنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قدرا من الأهمية أكبر منه في أي وقت مضى، وهذا وقت تعمل فيه البلدان معا لتقليص انتشار الفقر والجوع والمرض وعدم المساواة بين الجنسين وجعل العالم أكثر استقرارا.

في كل منطقة، يشكل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وثيقة مرجع للبلدان - وهو مرجع أساسي لتحقيق أهدافها الإنمائية. وبالتالي، أحرز تقدم في تحسين تنظيم الأسرة وإنشاء مؤسسات واعتماد تشريعات تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

ونلاحظ أيضا أنه جرى إحراز تقدم كبير في تثقيف الشباب بالصحة الإنجابية ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتزويدهم بالمعلومات عنهما.

وأنا مقتنع اقتناعا راسخا أن لبرنامج عمل القاهرة أهمية حاسمة في عملية الأخذ بنهج متماسك وفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

غني عن البيان أننا يجب أن نواصل بذل جهودنا لضمان أن تنفذ، على نحو متكامل ومنسق، التوصيات التي اعتمدت في مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينيات في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وهذه مسألة لا مفر منها لتحقيق التقدم، بحلول الذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة، في تنفيذ الالتزامات التي قطعت وتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددناها نحن أنفسنا في إعلان الألفية.

لا حاجة بنا أن نتظر حلول الذكرى السنوية الستين لننظر في الحالة المساوية المتمثلة في وفاة نصف مليون أم عقب الولادة سنويا. ولا حاجة بنا أن نتظر حلول العام

القادم لننظر في الأضرار المدمرة التي سببها وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ولا حاجة بنا أن نتنظر لنكافح بفعالية أكبر الفقر المدقع الذي يجيق بأكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية للذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ينبغي أن تذكرنا هذه المناسبة بالحاجة الملحة إلى التصدي للمشاكل العديدة التي لا تزال تضر بحياة شعوبنا، لا سيما في العالم النامي.

ولذلك، يجب أن نتخذ التدابير الضرورية لدمج شواغل السكان في استراتيجيات التنمية الوطنية بسرعة وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين في التنمية. وسيتوقف هذا، قبل كل شيء، على تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة.

إنني مقتنع أن حديثنا في تنفيذ هذا البرنامج الطموح وتصميمنا على جعله أولوية في مناقشات الجمعية العامة والقرارات التي تُتخذ فيها المتصلة بالتنمية، سيسهدهان على تصميمنا على التصدي معا للتحديات التي تواجهنا بصورة متزايدة. دعونا نعمل قبل أن يفوت الأوان. إن الأمر يتعلق بمستقبل البشرية. وبعملنا هذا، نكون قد أوفينا بتعهداتنا وأحدثنا زيادة كبيرة في فرصنا لإقامة عالم أكثر أمنا ورخاء.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل ثلاثة عقود تقريبا، تغلب المؤتمر العالمي للسكان، المعقود في بوخارست، على الخلافات السياسية واعتمد خطة عمل شاملة مبتكرة. ووفرت هذه الخطة للعالم أول نموذج لإدماج الشواغل السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحددت المبادئ الأساسية التي تسترشد بها البرامج السكانية حاليا. وبعد عشر سنوات، على الرغم من نشوب خلافات

الزمنية التي تفصل بين الولادات. لهذه المكاسب وغيرها تأثير عميق وبعيد الأثر، لأنها تتعلق ببعض أكثر التجارب الإنسانية أساسية وحميمية: الولادة والوفاة والزواج؛ فرحة رؤية الأجداد يعيشون لرؤية أحفادهم أو رؤية الأطفال يُجنبون المعاناة التي لا داعي لها والوفاة من أمراض يمكن الوقاية منها.

إلا أن أي ارتياح نشعر به نتيجة لزيادة الحقوق والحريات المتعلقة بمسائل السكان لا بد أن يخفف منه إدراك قوي أن جدول الأعمال لم يُنجز، إذ توجد أجزاء من العالم لا تشارك في هذا التقدم، وظهرت أثناء ذلك تحديات ساحقة.

لا يزال معدل النمو السكاني المرتفع شاغلا للكثير من بلدان العالم النامية، في حين أن بعض البلدان المتقدمة النمو أعربت عن تحوّلها من البطء الشديد لنمو سكانها أو من تناقصه في بعض الأحيان.

مرض الإيدز تأثير مدمر - خاصة في أفريقيا - حيث أدى في بعض البلدان إلى نقص العمر المتوقع، ومحو عقود من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

يعني انخفاض معدل الخصوبة وزيادة العمر المتوقع أن المجتمعات - المتقدمة النمو والنامية على حد سواء - تصارع الآن تأثيرات الشيخوخة الواسعة النطاق، بما فيها الحاجة إلى الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وشبكات الأمان، والحاجة لضمان إدماج المسنين اجتماعيا.

التحول إلى المناطق الحضرية بسرعة تحدّ سكاني آخر. وكذلك الهجرة الدولية. ويعيش الآن نحو ١٧٥ مليون نسمة في بلدان غير البلدان التي ولدوا فيها، ولا يزال الناس يخاطرون بأرواحهم بحثا عن الفرص في البلدان الأغنى. وتقدم الغالبية العظمى من المهاجرين مساهمات جيدة. إلا أن المهاجرين، في بعض الحالات، يؤدون إلى ظهور توترات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

جدية حول بعض المسائل، اعتمد المؤتمر الدولي المعني بالسكان، المعقود في مدينة المكسيك، مزيدا من التوصيات التي سلّمت بالحاجة إلى وصول أوسع لتنظيم الأسرة، وأبرزت أهمية مسائل من قبيل احتياجات المراهقين ودور الرجل.

وبعد ذلك، قبل عشر سنوات، في القاهرة طبعاً، خطت جهود العالم خطوة كبيرة أخرى إلى الأمام في التصدي للتحديات السكانية والإنمائية المتشابكة. ورسم برنامج العمل الذي اعتمد هناك مكان القضايا السكانية في الجهود الأوسع التي يجري بذلها من أجل التنمية وتخفيف حدة الفقر. وربط هاتين المسألتين بالتنمية المستدامة على نحو أوضح، مجسدا نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض - التي عقدت قبل ذلك بسنتين. وقد جدّد إبراز التعليم - لا سيما بالنسبة للبنات - بوصفه عنصر تغيير. وشدد على أهمية الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعطى اعترافاً منهجياً وواسع النطاق لدور المنظمات غير الحكومية.

واليوم، لا تزال البلدان في جميع أنحاء العالم تستخدم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تأمل، من خلالها، أن تعالج القضايا السكانية وأن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تحرز تقدما كبيرا مستفيدة من إنجازات العقود السابقة.

بدأ العالم يشهد نهاية النمو السكاني السريع، وهذا ينبغي له أن يساعد في مكافحة الفقر والتلوث. ولا يزال العمر المتوقع في ازدياد في جميع مناطق العالم باستثناء شرق وجنوب أفريقيا وأوروبا الشرقية. واستمر انخفاض معدل الخصوبة في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا. وزاد وصول الزوجين إلى برامج الصحة الإنجابية وموانع الحمل والمعلومات التي يحتاجها لاختيار عدد أطفالهما، وتحديد المدة

بصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما يبذل من جهود شجاعة لا تكل للنهوض بجدول أعمال القاهرة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، أحثكم على التغلب على ما تبقى من خلافات بينكم فيما يتعلق بالقضايا الحساسة، وعلى أن تؤكدوا مجددا التزامكم الكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن نكثف عملنا المشترك لإقامة عالم يوفر التنمية والرفاه للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملا بالمقرر الذي اتخذ في وقت سابق ودون أن يشكل سابقة، أعطي الكلمة للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإلقاء بيان استهلاكي.

السيدة عبيد (صندوق الأمم المتحدة للسكان) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أحاطب الحتفلين هنا بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

كانت القاهرة نقطة تحول في التفكير الإنمائي، حيث سلط المؤتمر التركيز على الجانب الذي ينبغي التركيز عليه: تحسين نوعية حياة جميع الناس، بغض النظر عن مكان ولادتهم، وبغض النظر عما إذا كانوا نساءً أو رجالاً. فقد ركز على حماية حقوق الإنسان والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة بجميع جوانبها، ووضع عالمنا في وضع أكثر توازناً. وسلم بأن ما يحدث في جزء من العالم يؤثر على ما يحدث في الجانب الآخر، وأن الهجرة والانتقال إلى المناطق الحضرية والشيخوخة والفقر والتنمية المستدامة عناصر تتشابك جميعها.

في جميع أنحاء العالم، وفي كل منطقة، يطلب الناس معلومات وخدمات لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ومنع الحمل غير المرغوب فيه. وفي كل بلد، يتزايد عدد النساء اللواتي يتكلمن ضد العنف الذي يواجهنه

حتى الآن لم نحقق للجميع الوصول لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي تلمس الحاجة إليها، وهذا هدف يجب أن نحققه ليتسنى لنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بمركز المرأة. وبدلاً من ذلك، لا يحصل عدد كبير من النساء والفتيات على هذه الخدمات، وهذا يؤدي إلى حالات ولادة غير مخطط لها أو سيئة التوقيت، مما يبقي الأسر تعيش في فقر ويهدد صحة الوالدة والطفل، ويزيد من معدل الفتيات اللواتي يتسربن من المدرسة. كما أن استمرار تفشي التمييز والعنف ضد النساء والفتيات يساعد أيضاً على إطالة استمرار أجل حلقة الفقر واعتلال الصحة التي لا نهاية لها.

لم يبدأ المجتمع الدولي في التصدي جماعياً للقضايا السكانية والإنمائية إلا قبل ما يزيد قليلاً على جيل. ومع أنه أنجز الشيء الكثير وجرى تعلم أشياء كثيرة، فإنه توجد أيضاً جوانب نقص وثغرات. وفي السنوات والعقود القادمة، بوسعنا ويجب علينا أن نقطع شوطاً أطول.

اجتماعات الاستعراض الإقليمية التي عقدت أثناء السنتين الماضيتين بينت وجود دعم قوي لتوافق آراء القاهرة في جميع أنحاء العالم. ويشارك المجتمع المدني أيضاً مشاركة كبيرة، بما في ذلك من خلال مبادرات من قبيل بيان قادة العالم الذي قُدّم للأمم المتحدة رسمياً يوم أمس. وينبغي أن يسهم احتفالنا هنا اليوم في الاستعدادات للمناسبات الهامة المخطط لها في السنة القادمة: استعراضات السنوات العشر لمؤتمري بيجين وكوبنهاغن، واستعراض الخمس سنوات لإعلان الألفية.

أمل أن تكون الحكومات مستعدة لإقامة شراكات أوثق وتوفير الموارد الضرورية، لا سيما لوكالات الأمم المتحدة التي تقوم بعمل هام جدا في الميدان، وتساعد الناس على تحسين حياتهم اليومية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أود أن أشيد

من ردود الأفعال تؤدي إلى تحقيق التقدم الملموس لا يقتصر قياسه على العلماء، ولكن، وهو الأهم، يستطيع قياسه الأفراد أثناء مزاولتهم حياتهم اليومية.

حلقات الوصل في سلسلة ردود الأفعال هذه تتمثل في زيادة الخيارات والفرص، زيادة المعرفة والتحرر من الخوف والجهل، تحسين الصحة وزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرة الأفراد على التحكم في حياتهم ومستقبلهم. وهذا ما يعنيه التمكين، وهذا يعطي معنى حقيقياً للمصطلح "التنمية البشرية المستدامة".

برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية برنامج عالمي يستند إلى مبادئ أخلاقية عالمية تعزز كرامة الإنسان وتشجع على تحقيق تطلعاته. وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة في تنفيذ جدول الأعمال هذا، ملتزم بحقوق الإنسان، ونحن نأخذ بنهج حساس ثقافياً تجاه تطوير وتنفيذ البرامج. وهذا النهج لا يفرض حلولاً، ولكنه يشرك المجتمعات المعنية في حوار يمكنها من الاطلاع انطلاقاً من قيمها الإيجابية ومؤسستها، ويؤدي إلى إحداث التغيير اللازم لتنفيذ برنامج العمل.

ينبغي لنا أن نفخر بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أثناء السنوات العشر الماضية. ويوم أمس، قُدمت للأمم المتحدة قائمة رائعة بمؤيدي برنامج عمل القاهرة المنتمين لمختلف القطاعات والمناطق في العالم. ويكمل الدعم الذي وفره بيان قادة العالم الالتزام المجدد الذي أعربت عنه حكومات وشعوب العالم في الاجتماعات الإقليمية التي عقدت أثناء العامين الماضيين لإعداد لاستعراض السنة العاشرة. فمن آسيا إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، أكدت الحكومات مجدداً دعمها لبرنامج العمل، مقيمة ما أحرز من التقدم حتى الآن ومحددة أولويات للمستقبل.

في حياتهم، ويزداد عدد الرجال الذين يؤازرون مطالبين بإقامة العدالة. واليوم ترفض الشابات أكثر من أي وقت مضى أن يكن ضحايا للختان، ويزداد باطراد عدد الحالات التي يقدم فيها الآباء والأمهات والمجتمعات الدعم للشابات في هذا الخيار. والشباب، الذين يعيشون في عصر المعلومات العالمية هذا، يطالبون بالسماح لهم بالخروج من الظلام عندما يتعلق الأمر بمعلومات وخدمات لحماية صحتهم الإنجابية وممارسة حقوقهم الإنجابية.

المسائل التي كانت مسائل حساسة وقت انعقاد المؤتمر في القاهرة أصبحت الآن مواضيع للحوار العام المفتوح. فعلى سبيل المثال، لم يناقش أبداً بهذا القدر والغضب العنف الجنسي الذي تواجهه المرأة في حالات الصراع. ويوجد اتفاق بشأن الحاجة إلى المزيد من العمل للتصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي الحقيقة، لم يعمل الوقت الذي انقضى منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلا على تأكيد مدى أهميته وبعد رؤيته. ويعود جزء كبير من الفضل في ذلك إلى الأمانة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الدكتورة نفيس صادق، التي سبقتني في شغل منصب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأود اليوم أن أشيد بالدكتورة صادق، التي كانت ولا تزال سفيرة لا تكل لجدول أعمال القاهرة.

وُضع جدول الأعمال على أساس افتراض بسيط: مؤداه أن توفير الوصول الشامل للتعليم وخدمات الصحة الإنجابية وتعزيز تمكين المرأة سيؤديان إلى تقليص التباين بين الجنسين وحالات اعتلال الصحة وسيساعدان على كسر حلقة الفقر التي يجد ملايين الأفراد والأسر أنفسهم فيها الآن. وإذا استثمرت الحكومات في الناس في جوانب الاستثمار الهامة هذه، واستخدمت البيانات والسياسات السكانية لا لعد الناس بل لجعلهم مؤثرين، فعندها ستحدث سلسلة

الرئيس (تكلم بالفرنسية) قبل أن نمضي قدماً، أود أن أتحوّل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بتسيير الاجتماع. أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في إطار هذا البند ستقفل الساعة ١٠/٥٥ من صباح اليوم. لا أرى أي اعتراض، تقرر ذلك.

نتحوّل بعد ذلك إلى طول البيانات. في الرسالة التي وجهتها إلى جميع الممثلين الدائمين، المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حثت على أن يقتصر جميع المتكلمين في بياناتهم في المناقشة على خمس إلى سبع دقائق، لتمكين الجمعية من الاستماع إلى جميع المتكلمين اليوم. ونظراً لعدد الوفود الكبير بالفعل المدرجة في قائمتي - حيث يوجد حتى الآن ٦٥ وفداً - أناشد المتكلمين التعاون في هذا المجال.

لمساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، جرى تركيب نظام إضاءة على منصة المتكلمين، يعمل كما يلي: يجري إشعال ضوء أحضر عندما يبدأ المتكلم بيانه؛ ثم يشغل ضوء برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الـ ٧ دقائق؛ ثم يشغل ضوء أحمر عندما تنتهي الـ ٧ دقائق المحددة.

السيد آل محمود (قطر): إن مسائل السكان من أبسط شواغل الوجود الإنساني. فالولادة والوفاة والهجرة تشكل المكونات الرئيسية للديناميات الديمغرافية، إذ تقف هذه الأهداف البسيطة وراء تزايد معدلات النمو السكاني أو انخفاضها في المجتمعات، وتتحكم بالهيكل العمري للسكان، وتنظم النموذج النمطي الجغرافي للمستوطنات البشرية. وقد تركت تلك النماذج آثاراً على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعتبر محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد قامت الأسرة الدولية - رغبة منها في التعامل مع هذه الشواغل بطريقة شاملة - بتنظيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. واعتمد

بيد أننا يجب أن نكون واقعيين أيضاً ونحن نحتفل بإنجازاتها. فلا يزال نواجه تحديات رئيسية يجب التصدي لها بسرعة. ويجب أن نرقى إلى مستوى تحدي توسيع تغطية الخدمات والبرامج لتشمل جميع الناس، لا سيما الشباب والمجموعات الأكثر فقراً والمجموعات الأكثر تهميشاً. ونحن نعلم أن برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية نجح حيثما نُفذ. إننا نعرف كيف نخفض وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال، ونعرف كيف نصل إلى الشباب ليتسنى لهم أن يحموا صحتهم وأن يعيشوا حياة منتجة، ونعرف كيف نمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المعدي، ونعرف كيف نجعل الأمومة مأمونة.

إلا أن مدى تغطية هذه التدخلات الفعالة محدود نتيجة لعدم توفر الموارد البشرية والمالية. ويجب أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة لتوفير الموارد اللازمة. ويجب أن نشرك مزيداً من القطاعات وأن نتصل بوزراء التمويل، لتخصيص موارد محلية ودولية كافية لصحة السكان والصحة الإنجابية.

سمحوا لي أن أختتم بياني اليوم بتحذير. ما لم يتخذ إجراء أكبر للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فلن تفوتنا فرصة تحقيق أهداف المؤتمر فقط، ولكننا سنفشل أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يجب أن نتأكد معاً من تجسيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كاملاً في عملية استعراض إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥. قبل عشر سنوات، تعهدت دول العالم بتحقيق الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. واليوم، أدعو جميع القادة إلى الوفاء بهذا الالتزام واحترام التعهد الذي قطعوه في مدينة القاهرة العظيمة قبل عشر سنوات تقريباً.

نفس الوتيرة، إذ توقف التحسن في مجال العمر المتوقع، إن لم نقل إن هذا المعدل تراجع أحيانا. وترجع الأسباب إلى تحولات اقتصادية - اجتماعية، وإلى عودة ظهور بعض الأمراض، كالمalaria والسل الرئوي والكوليرا، فضلا عن أثر جائحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لا تزال جائحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية تستشري في العالم لتهدم ما تحقق من تقدم اقتصادي واجتماعي عبر عقود، وتختلف وراءها أثرا هداما على السكان، تجلى في ارتفاع معدلات الوفيات والعجز. وقد خلفت هذه الجائحة آثارا مروعة على بعض الدول، ترتبت عليها أوحش العواقب لآفاقها التنموية، نظرا لما منيت به من خسائر في مواردها البشرية المنتجة.

أصبحت الهجرة قضية رئيسية للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٩٤، إذ أن هناك ١٧٥ مليون شخص عاشوا في بلدان غير تلك التي ولدوا فيها، حسب المعلومات المتوفرة حتى منتصف عام ٢٠٠٠. ولقد أولى برنامج العمل أهمية خاصة لحقوق المهاجرين الأساسية. وشجع البرنامج على تعزيز التعاون والحوار بين دول المنشأ ودول المقصد بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الهجرة الدولية. ولسوء الحظ، ترافقت بعض التطورات التي شهدناها مؤخرا للحد من الهجرة الدولية مع انتهاكات لحقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين.

وفي هذا الصدد، نص برنامج العمل، الذي تم اعتماده في القاهرة خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على أنه:

”ينبغي لمشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين الناشئة عن الهجرة القسرية، بما فيها حقهم في العودة إلى الوطن، أن تسوى وفقا لما يتصل

المؤتمر برنامج عمل يتناول قضايا السكان بكامل أوجهها، ومن حيث صلتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحديدا. وحدد برنامج العمل أهدافا كمية ونوعية في عدد من المجالات الرئيسية، بما فيها وصول الجميع إلى المعرفة وأساليب تحقيق الصحة الإنجابية وأهداف تتعلق بالتعليم، خاصة تعليم البنات، وإنصاف الجنسين والمساواة بينهما، والوفيات والصحة، مع التأكيد على الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأكد برنامج العمل أولا وقبل كل شيء على الحاجة إلى الموارد التي يتطلبها تحقيق هذه الأهداف.

ولم يكن برنامج العمل مجرد مجموعة غايات. إنه برنامج يرسم خريطة طريق لتدابير عملية للبرامج والسياسات، ويحدد سبل الوصول إلى كل من هذه الغايات من خلال أهداف محددة لها إطار زمني معين. واليوم، وبعد انقضاء عشر سنوات، نحتاج إلى استعراض التقدم المحرز وتحديد المجالات التي لا تزال تستدعي مزيدا من العمل.

في عام ٢٠٠٤، بلغ عدد سكان العالم ٦,٤ بليون نسمة. ويصل معدل النمو السكاني سنويا، في المتوسط، ١,٣ في المائة. وهو معدل أدنى بكثير من المعدل السابق للنمو خلال الفترة بين ١٩٧٥-١٩٩٩، الذي وصل إلى ١,٧ في المائة. وعلى الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت في تخفيض معدلات الخصوبة على صعيد عالمي، فإن التقدم لا يزال غير متكافئ.

فبينما حققت ١٠٠ دولة من بين الدول الـ ١٩٢، أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، هدف برنامج العمل المتمثل في زيادة العمر المتوقع عند الولادة إلى أكثر من ٧٠ سنة، بقي هذا المعدل في ٣٦ دولة - في أفريقيا بشكل رئيسي - أقل من ٥٠ سنة. ولم يكن التقدم بأي حال من الأحوال على

لقد أوصى برنامج العمل بأهداف ذات آجال زمنية محددة لتعبئة موارد قدرت بـ ١٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، و ١٨,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من حدوث زيادة بطيئة، ولكنها مطردة، في الموارد المخصصة للسكان في السنوات العشر الأخيرة، تعذر تحقيق هدف تعبئة ١٧ بليون دولار. وبالمثل فإن تحقيق هدف تخصيص ١٨,٥ بليون دولار لا يزال يمثل تحدياً للعالم بأسره.

أخيراً، تعتمد البلدان النامية الفقيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً، اعتماداً كاملاً على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد الثغرات في مواردها. وما لم تقدم للبلدان النامية موارد جديدة وإضافية مستمرة، فإن من غير المحتمل أن يتحقق معظم أهداف وغايات برنامج العمل. وسيشهد العديد من البلدان الفقيرة تدهوراً في الأوضاع السكانية والصحية والإنجابية. ولذا تكتسب الحاجة إلى بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً - وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية - والوفاء بالالتزامات التي قطعت في مونتيري، طابعاً ملحاً للغاية.

تؤمن المجموعة بضرورة أن يؤدي استعراض هذا العام إلى التزام متجدد بالأهداف التي حددها برنامج العمل. وستحظى هذه القضية بأولوية عالية في الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام المقبل، عام ٢٠٠٥، وخاصة أنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون أن تنفذ أهداف المؤتمر.

تبقى الدول الأعضاء في المجموعة ملتزمة بتلك الأهداف. وستبذل كل جهد ممكن لتحقيق المقاصد في وقتها المحدد. ويحدونا الأمل في أن تقدم الأسرة الدولية كامل الدعم لهذه الدول في سعيها لتحقيق تلك الأهداف.

السيد فان دين برويك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتعلن

بالموضوع من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية وما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة". (A/CONF.171/L.1، الفقرة ١٠-٣٩)

تطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين بوضع ترتيب شامل يعالج كافة جوانب قضية الهجرة الدولية. وتتطلع المجموعة إلى حوار رفيع المستوى حول هذه المسألة في عام ٢٠٠٦. وتأمل أن يساعد هذا الحوار على الوصول إلى توافق عالمي في الآراء حول المواضيع المتعلقة بالهجرة الدولية وحماية حقوق جميع المهاجرين.

لقد وضعت بلدان عديدة برامج للصحة الإنجابية، بما في ذلك برامج تخطيط الأسرة، ووسعت فرص الوصول إليها وحسنت من نوعيتها. ومع ذلك لا يزال الملايين محرومين من وسائل تمكنهم من تحقيق الصحة الإنجابية.

ويدعو برنامج العمل أيضاً إلى زيادة القدرة الوطنية على تعزيز الرعاية الصحية الأساسية وشبكات توفير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة. وقد حققت بلدان عديدة تقدماً في هذا المضمار، لكن إيقاع التقدم هذا لا يزال بطيئاً ويحتاج الآن زحماً جديداً.

لقد تحسنت معدلات الوفيات بين الأطفال والرضع، بيد أن ٦٢ بلداً من البلدان النامية، التي يشكل سكانها ٣٥ في المائة من سكان العالم، ستبقى عاجزة عن تحقيق هدف معدل وفيات الأطفال الرضع، المتمثل في معدل لا يتجاوز ٥٠ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية بين أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

ولا تزال هناك ثغرات في تنفيذ برنامج العمل تترتب عليها عواقب وخيمة، تنعكس سلباً على تحقيق أهداف التنمية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

في سلسلة من المؤتمرات الإقليمية وأثناء الدورة السابعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وجميعها عُقدت احتفالاً بمرور ١٠ سنوات منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أكدت الحكومات في جميع أنحاء العالم مجدداً التزامها ببرنامج العمل. ولا يزال توافق الآراء على صعيد العالم بأسره شاملاً وقويًا.

لكننا لم نفعل ما فيه الكفاية. ففي جميع الأوقات، ينبغي أن نتذكر الذين ماتوا أمام أعيننا أثناء السنوات العشر الماضية، والذين كان يمكن إنقاذ أرواحهم لو أننا نفذنا بالكامل الالتزامات التي تعهدنا بها. إنهم لم يفعلوا أي شيء ليستحقوا هذا المصير، ولكننا لم نفعل ما فيه الكفاية لمنع حدوثه. ولكن واضحين: حتى الآن، فشلنا جماعياً - المانحون وبلدان البرنامج على حد سواء - في أن نفهم بما التزمنا به. ولذلك، فإننا خذلنا هؤلاء الناس.

ويقع العبء على كاهل المرأة بصورة خاصة. فهل يعزى ذلك إلى كونهن نساء وإلى أن موت المرأة واعتلال صحتها يحدثان في صمت وغير منظورين؟ هل سيختلف الأمر لو كان الرجال هم الذين يعانون من الموت واعتلال الصحة؟ وحتى اليوم، في عصرنا الذي ينعم برخاء غير مسبوق، تموت امرأة كل دقيقة أثناء الحمل والولادة. هذه مأساة مزدوجة، نظراً لأن ملايين الأطفال يُتركون كل عام بدون أمهات.

اليوم هو اليوم الذي يجب أن نحدد فيه التزامنا. لقد وفر لنا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية برنامجاً للعمل وليس برنامجاً للنوايا. ولكي يتسنى لنا ترجمة التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٥، فإنه يجب علينا أن نكرس أنفسنا للتنفيذ الكامل والحسن لبرنامج عمل القاهرة. فالطريق إلى عام ٢٠١٥ تمر من القاهرة.

البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للعضوية وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة، وهما أيسلندا وليختنشتاين، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، عن تأييدها لهذا البيان.

نظراً لطول قائمة المتكلمين ومحدودية الوقت المتاح، لن أقرأ بياني بالكامل. إلا أن النص الكامل سيوزع في القاعة.

نحن الآن في منتصف الرحلة التي ابتدأت قبل عشر سنوات في القاهرة. فقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حدثاً معلماً في تاريخ التنمية التي محورها الناس، وحرية الإنسان وتحرير الإنسان الفرد. ويتخذ برنامج عمل المؤتمر نهجاً يقوم على الحقوق تحدّد عناصره الأساسية على أساس رفاه الأفراد واختيارهم الحر - بدلاً من تحديدها على أساس أهداف سكانية يحددها المخططون. ففي عام ١٩٩٤، حرر الفرد نفسه أو نفسها من مخطط السكان واحتل موقع الصدارة قائلاً "أنا لست مجرد رقم؛ وأنا لي حقوق؛ وخياري هو ما أختاره بنفسه".

لبرنامج العمل جذور راسخة في مبادئ التنمية البشرية وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وفي احتياجات وحقوق الأفراد، بمن فيهم الشباب. وكما هو الحال غالباً، الحرية والمسؤولية تفرحان الرخاء. وعندما يتمكن الزوجان والأفراد من تحديد خياراتهم بحرية وعن علم تجاه عدد أطفالهم ووقت إنجابهم والفترة التي تفصل بين الولادات، يصبح عدد أفراد الأسرة أقل ومعدل النمو السكاني أبطأ، مما يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

وقت مضي. و نعتقد، على وجه الخصوص، أننا نواجه التحديات التالية.

أولاً، كما شددت سابقاً، لا يزال معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس مرتفعاً باستعصاء. ولا يوجد دليل على التباين بين الجنسين أقوى دلالة من وفيات النساء من تعقيدات الحمل والولادة. كما أن تعقيدات عمليات الإجهاض غير المأمون سبب رئيسي من أسباب مرض ووفاة الأمهات أثناء النفاس، خاصة الشبابات والفقيرات والريفيات. ملايين النساء يبقين على قيد الحياة بعد الولادة ولكنهن يعانين من أمراض وعوق. تمكين النساء والأسر والمجتمعات، وتشجيع تشاطر الشعور بالمسؤولية تجاه الحمل، من المسائل المركزية في معالجة العوامل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية التي كثيراً جداً ما حالت دون تلقي المرأة رعاية جيدة النوعية.

ثانياً، إننا نواجه آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في الوقت الذي عقد فيه مؤتمر القاهرة، كان ٢٠ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. واليوم، تضاعف هذا العدد. ويصاب كل يوم نحو ١٤ ٠٠٠ شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، والغالبية العظمى من هذه الإصابات تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ومع ذلك يمكن تجنب انتقال العدوى عن طريق الاتصال الجنسي. وتشكل الأغمد سلعة بسيطة ويمكن تحمل تكاليفها، كما أنها تنقذ الأرواح. ولا يمكن أن تنجح مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دون توفير خدمات الصحة الإنجابية الشاملة للجميع. والأشخاص الأكثر عرضة للخطر والأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل الشباب، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، والذين يستخدمون المخدرات عن طريق الحقن، والمشتغلين بالجنس، يستحقون اهتمامنا. وينبغي أن توفر لهم، شأنهم شأن أي فرد آخر، خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المناسبة، وينبغي أن

قبل أن نمضي قدماً، يجب أن ننظر إلى الوراء، إلى أول جزء من رحلتنا، لنرى أين نقف الآن. فقد جرى إحراز تقدم على الرغم من أن إجراءاتنا عجزت عن مواكبة نوايانا. فعلى سبيل المثال، أحرز تقدم هام نحو هدف المؤتمر المتمثل في تحقيق وصول شامل لخدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وزاد استعمال موانع الحمل الحديثة بين الأزواج من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٦١ في المائة الآن. وقد أسهمت هذه الزيادة في استعمال تنظيم الأسرة إلى تخفيض معدل الخصوبة على صعيد عالمي، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السكاني السنوي إلى ١,٣ في المائة.

اعتنقت الحكومات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوصفه مخططاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأبلغت ٩٠ في المائة من الدول عن اعتماد تدابير تشريعية أو سياسية أو برنامجية للترويج للصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، ولحماية حقوق النساء والفتيات، وللتصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتقليص الفجوة في التعليم بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة.

جميع البلدان التي قدمت تقارير تقريباً أدمجت الشواغل السكانية في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، ويعزى ذلك في معظمه إلى معالجة التفاعل بين السكان والفقر. وقدمت ثلاثة أرباع البلدان تقارير استراتيجية وطنية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقالت ثلث هذه البلدان إن لديها استراتيجيات موجهة للمجموعات الأكثر عرضة للخطر. وقد شكّلت شراكات جديدة، بما فيها شراكات بين القطاعين العام والخاص، وجرى الاعتراف بالتزام المجتمع المدني على هيئة منظمات غير حكومية ونقابات مهنية.

إلا أنه لا يمكننا أن نخلد إلى الرضى عن الذات. والآن، بعد عشر سنوات، لا يزال البرنامج أهم منه في أي

ارتفاع معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد سنت بلدان عديدة قوانين تتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، ولكن هذه القوانين غالبا لا تنفذ. وكثيرا ما تتعرض الجهود التي تبذل لتشجيع النهوض بالمرأة لتخفيض في الميزانية. ولتحسين حالة المرأة، ينبغي، على سبيل المثال، إزالة الفجوات بين الجنسين في التعليم، وزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتخفيف التمييز في الاستخدام وملكية الممتلكات والإرث، ووقف العنف القائم على نوع الجنس.

سادسا، يدرك الاتحاد الأوروبي تماما التحديات المعقدة المتمثلة في السكان المسنين واستدامة نظم المعاشات التقاعدية على الأجل الطويل وقضايا الهجرة الدولية والداخلية وإدماج السكان المتنوعين الخلفيات - وهي أيضا جزء لا يتجزأ من برنامج عمل القاهرة.

أخيرا، تستدعي احتياجات الصحة الإنجابية في حالات الصراع اهتمامنا. ونتيجة للصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، تتضخم جميع أخطاء المجتمع. وربع مهاجري العالم من النساء اللواتي في سن الإنجاب؛ ومن المرجح أن تصبح امرأة من كل خمس من هؤلاء النسوة حوامل. ولفت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الاهتمام إلى احتياجات الناس الخاصة بالصحة الإنجابية في حالات الأزمات. وعلى صعيد العالم بأسره، عدد الوفيات الناتجة عن تعقيدات الحمل والولادة التي يمكن الوقاية منها أكثر من عدد الوفيات الناتجة عن الجوع.

كما نعلم جميعا، مواجهة هذه التحديات الهائلة تتطلب وسائل مالية. وهذا يكلف أموالا. ولهذا السبب، من الضروري أن نفي جميعا بالالتزامات المالية التي تعهدنا بها. نسبة ٠,٧ في المائة بوصفها مساعدة إنمائية رسمية نسبة تبشر

توفر لهم دون وصمهم بالعار أو توجيه اللوم لهم، على أساس الاعتراف الكامل بحقوقهم، وأن تصمم تلك الخدمات لتناسب واقع حياتهم.

ثالثا، أكبر جيل من الشباب في التاريخ، نحو بليون شخص، تتراوح أعمارهم الآن بين ١٥ و ٢٥ عاما - هؤلاء في بداية حياتهم الإنجابية. وفي عالم يهاجمه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب أن يتوفر لهم الوصول إلى خدمات معلومات يوثق بها وأن يزودوا بالمعلومات ليتسنى لهم الأخذ بخيارات مسؤولة قد تنقذ حياتهم. ونحو نصف الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية تحدث لمن هم أقل من ٢٥ عاما من العمر. ومن حقائق الحياة أن بعض الشباب سيقومون بعلاقات جنسية. يجب أن نتحلى بالشجاعة لتتكلم عن واقع الحياة الجنسية اليومي، وأن نوفر للشباب المعلومات التي يحتاجون إليها. إنها ليست مجرد حق للبالغين في المعرفة؛ إنها معلومات ضرورية للبقاء على قيد الحياة. والسكوت هذه الأيام يعني الموت.

رابعا، يوحد نقص مقلق في إمدادات سلع الصحة الإنجابية. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، انخفض دعم المانحين لإمدادات الصحة الإنجابية، بما فيها موانع الحمل لتنظيم الأسرة والأغمد للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء، قدم المانحون في المتوسط ٦,٤ أغمد لكل رجل سنويا. واستنادا إلى تحليل للحالة في ٤٩ بلدا، يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن العجز في التمويل في عام ٢٠٠٤ يبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي. ومن المرجح أن يبلغ العجز ثلاثة أضعاف هذا المبلغ. ولا معنى للحقوق ما لم تتوفر الوسائل اللازمة لممارستها.

خامسا، عدم المساواة بين الجنسين عقبة دائمة أمام تنفيذ برنامج عمل القاهرة وعامل يسهم إسهاما كبيرا في

ينبغي أن تكفل الشراكة العالمية للمؤتمر معالجة قضايا الصحة الإنجابية معالجة مناسبة في جميع عمليات التنمية، التي تتراوح من أوراق استراتيجيات تخفيف الفقر إلى المناسبة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية التي ستعقد في العام القادم. وكما قال بحكمة الأمين العام كوفي عنان في بانكوك قبل عامين تقريبا، "لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة القضاء على الفقر المدقع والجوع، ما لم يتم التصدي بشكل مباشر لقضايا السكان والصحة الإنجابية". ولذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إدراج هذه القضايا في استعراض إعلان الألفية الذي سيُجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

من دواعي اعتزازي أن أعلن أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ ولجنة الاتحاد الأوروبي تعترم جماعيا سد كامل الفجوة في سلع الصحة الإنجابية، التي تبلغ ٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، من خلال تقديم مساهمة خاصة لصندوق سلع الصحة الإنجابية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أثبت تحليل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن خدمات الصحة الإنجابية من بين أكثر عمليات التدخل الصحي كفاءة. فاستثمار مبلغ مليون دولار في سلع الصحة الإنجابية يجنب البشرية المآسي التالية: ٣٦٠.٠٠٠ حالة حمل غير مقصود؛ و ١٥٠.٠٠٠ حالة إجهاض مستحث؛ و وفاة ٨٠٠ أم أثناء النفاس؛ و وفاة ١١.٠٠٠ طفل رضيع؛ و وفاة ١٤.٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

بعد جلسة التقييم هذه، نعود ثانية إلى بلداننا وعملنا محدد لنا. فبعد اليوم، يجب أن يظل جدول أعمال القاهرة يحتل مكانا عاليا على جدول الأعمال الدولي. فلا يزال عمل كثير ينبغي إنجاز، ولا تزال أهداف كثيرة يتعين تحقيقها. وقد قال شخص ذات مرة إن الأهداف أحلام لها تواريخ

بالخير؛ وهدف المؤتمر المتمثل في تخصيص ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وللقضايا السكانية سيبدو مألوفا في هذا السياق. فجميعنا تقريبا، ولا سيما البلدان النامية، ولكن البلدان المتقدمة النمو أيضا، لم نف بالتزاماتنا في هذا الصدد. إلا أن البعض فعلوا ذلك لأنهم غير راغبين في أن يفوا بالتزامهم؛ وفعله آخرون لأنهم لم يكونوا قادرين على الوفاء بها. ويجرز الاتحاد الأوروبي تقدما مطردا في الوفاء بالتزامه بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي أعلن في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

ولكن المسألة ليست مسألة أموال فقط. فالالتزام السياسي أيضا ليس الأمور. فبعد جميع احتفالات هذا العام ومناسباته التذكارية، يجب أن يظل جدول أعمال القاهرة يحتل مكانا عاليا على جدول أعمالنا السياسي. والحنكة في القيادة السياسية ضرورية لكي نتصدى بفعالية لتحديات العقد القادم.

معالجة المسائل المعلقة من برنامج العمل تحد هائل في حد ذاته. إنه في الحقيقة تحد ازداد صعوبة بمحاولات البعض تخفيف برنامج عمل المؤتمر، ولكن المؤتمر مهم اليوم كما كان مهما في عام ١٩٩٤.

نحن بحاجة لشراكة عالمية لتحسين واقع حياة الناس. ويجب إشراك جميع قطاعات المجتمع. ولا تستطيع الحكومات، ولا ينبغي لها أن تفعل ذلك لوحدها. ولا يمكن الاستغناء عن جهود المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي والزعماء الدينيين. ونريد أن نشيد بهم وأن نطلب إليهم أن يواصلوا ما يقومون به من عمل جيد. وللقطاع الخاص أيضا دور حاسم، فالتنمية مهمة كل شخص.

العالم شيئاً من التخفيض في معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال الرضع. وفي حالة بلدان الجماعة الكاريبية، شهد معظمها انخفاضاً في النمو السكاني، وانخفاضاً في معدل وفيات الأطفال، تجاوزاً الأهداف المؤقتة التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

تحققت هذه الإنجازات إلى حد كبير نتيجة للسياسات الوطنية التي اعتمدت في العديد من البلدان. وجرى التشديد في هذه السياسات على تحسين نوعية حياة سكان هذه البلدان، من خلال تنفيذ برامج لتخفيف حدة الفقر وتوفير خدمات صحية كافية - بما فيها خدمات الصحة الإنجابية - وتغذية كافية، وتنمية وتعزيز مركز المرأة، بما في ذلك ضمان حماية حقوق الإنسان.

وقد اعتمد تجاه الصحة نهج يقوم على الحقوق، خاصة بالنسبة للصحة الإنجابية، وقدمت بلدان الجماعة الكاريبية الدعم لتنفيذ برامج جعلت الرعاية الصحية حقاً للجميع. وفي الحقيقة، يُنظر إلى الحق في الرعاية الصحية على أنه حق أساسي ولا يمكن بدونه تحقيق الحقوق الأخرى بسهولة. ومن خلال برامج للصحة والثقافة الإنجابية، بُذلت جهود لإشراك الرجال والنساء معاً في بناء قدر أكبر من النوعية بمسائل الجنسين ومسائل الصحة الإنجابية.

من الظواهر الموجودة في العديد من المجتمعات الكاريبية نسبة المسنين المرتفعة بصورة متزايدة بين السكان. ونتيجة لتحسين ظروف الحياة، تشهد بلدان الكاريبي تغييرات في الهيكل العمري للسكان، ونشهد زيادة في معدلات العمر المتوقع، وبالتالي زيادة في عدد المسنين. وأصبحت هذه الظاهرة الديمغرافية مثار قلق بالنسبة لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية تقريباً، واقتضت تقييم قدرة البلدان على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، لتلبية احتياجات عدد متزايد من

محددة. ويمكننا أن نترجم هذه الأحلام إلى واقع أثناء هذا الجليل. والوصفة لتحقيق ذلك بسيطة، الرسالة واضحة - قدر أقل من الأيديولوجية، وقدر أكبر من الواقع؛ كلام أقل ومال أكثر. والتاريخ المحدد لنا هو عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الجمعية بأننا يجب أن ننهي مناقشتنا اليوم. وقد خططنا بالفعل لعقد جلسة مسائية، ولذلك، لتتسنى إتاحة فرصة لكل شخص أن يتكلم، ولكي نتمكن من إنهاء عملنا الليلة، أطلب من المتكلمين التقيد بالوقت المحدد للإدلاء ببياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس، الذي سيتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمح لي يا سيادة الرئيس أن أشكر نائب الأمين العام، مدام لويس فريشيت والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ثريا عبيد، على ملاحظتهما الاستهلاية.

يشرفني أن أتكلم باسم دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به وفد قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أننا نود أن نقدم بعض الملاحظات من منظورنا على ما أُحرز من تقدم في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الخاصة ببلدان الجماعة الكاريبية.

تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤ عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يقول بوضوح إنه أُحرز قدر كبير من التقدم أثناء السنوات العشر الماضية. فقد تم إبطاء النمو السكاني، وشهد

تراجعهم. ونعتقد أن التقدم الذي أحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر سيسهم في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية ونحن نقرب من عام ٢٠١٥.

وفي الحقيقة، يمكننا القول إن استئصال الفقر المدقع والجوع، وهما أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن أن يتحقق ما لم تعالج مسائل السكان والصحة الإنجابية على نحو كامل.

على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان الجماعة الكاريبية في تنفيذ برنامج العمل، فإن عددا من القيود أثر على سرعة ومستوى التنفيذ. ومن بين هذه القيود مدى توفر الموارد المالية والبشرية، وتباين مستويات القدرة المؤسسية لبلدان المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، نرى أن هناك حاجة لموارد مستمرة وإضافية، تتماشى مع الالتزامات التي قطعتها البلدان في القاهرة قبل ١٠ سنوات تقريبا، ليتسنى ضمان تحقيق أهداف المؤتمر بالكامل. وستساعد هذه الموارد أيضا على تعزيز القدرة المؤسسية للعديد من بلداننا. إضافة إلى ذلك، ترتيبات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك ترتيبات الشراكة على المستوى الإقليمي والدولي، لم تتحقق إلى الدرجة اللازمة لأن تؤدي إلى مستويات تنفيذ أعلى بكثير. ومن المؤكد أننا سنعمل على زيادة العمل مع شركائنا لضمان إدماج مسائل الصحة الإنجابية ومسائل السكان على نحو أكمل في خطط التنمية الوطنية، وضمان أن يفهم الشركاء أنفسهم أهمية الدور الذي يمكن أن يقوموا به.

بلدان الجماعة الكاريبية بصورة عامة سعيدة تماما بما أحرز من تقدم. وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر، تود دول الجماعة الكاريبية، الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان لقيامه بدور رائد في الجهود العالمية التي تبذل لتنفيذ برنامج عمل

المسنين. إلا أنه استنادا إلى السياسات الوطنية المعنية بالشيخوخة، جرى بالفعل وضع برامج لتقديم خدمات اجتماعية للمسنين.

في مواجهة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثيره بشكل خاص على الشباب، وضعت حكومات عديدة في منطقة الكاريبي استراتيجيات مصممة لدعم قدرة نظام التعليم ونظام الرعاية الصحية، مع التركيز بشكل خاص على الصحة الإنجابية. وسعت هذه الحكومات أيضا لوضع مبادئ توجيهية وطنية للوقاية والعلاج والرعاية، وللقضاء على وسم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعار، وممارسة التمييز ضدهم. ومن المجالات الأخرى التي حظيت بالاهتمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفتيات والنساء، بجعلهن أقل عرضة للعنف على أساس الجنس، مما يعزز قدرتهن على حماية أنفسهن من الإصابة بالعدوى.

بالنسبة لموضوع الهجرة، من بين أكثر القضايا المهمة على مدى الفترة التي يغطيها استعراض السنوات العشر الأخيرة زيادة عدد المهاجرين المتقاعدين العائدين إلى بلدانهم الأصلية بعد أن أمضوا فترات كبيرة من وقتهم خارج بلدانهم، في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأدى هذا إلى ضرورة قيام الحكومات باعتماد سياسات وبرامج وموارد لتلبية احتياجات هذه الفئة المحددة من السكان، نظرا لتأثير ديناميكيات حركة السكان على الظروف الاجتماعية الاقتصادية للبلدان الجزرية.

وتوجد أيضا صلة مباشرة بين أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعدد من الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة تلك المتصلة بتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين صحة الأمهات أثناء فترة النفاس، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمل على

علينا، خاصة الدول، أن نتحمل مسؤوليتنا في الحديث صراحة عن هذه المسائل.

ثانياً، يحتاج الشباب لوسائل لحماية أنفسهم من الحمل غير المرغوب فيه ومن العدوى بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهم بحاجة لثقافة جنسية وأغماذ أيضاً وسائر موانع الحمل. وتشجع جهات فاعلة عديدة جداً الآن اتباع طريقة التنظيم الطبيعي للنسل فقط. وبالنسبة للعديد من الفتيات والنساء، هذه الرسالة ليست كافية، في ضوء المفهوم السائد غالباً المتمثل في خضوع المرأة للرجل. وحيثما ينتشر الاغتصاب وأشكال العنف الأخرى القائمة على الجنس على نطاق واسع، فإن الامتناع عن ممارسة الجنس ليس خياراً، على الأقل بالنسبة للمرأة.

ثالثاً، يمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديداً هائلاً للتنمية. ونعلم أن ٨٠ في المائة من جميع حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنتشر من خلال ممارسة الجنس بطريقة غير مأمونة. ولذلك، فإن نشر إشاعات مضللة بأن الأغماذ خطيرة، كما تفعل بعض الجهات الفاعلة في الفاتيكان مثلاً، يعرض الحياة للخطر، ومن المؤكد أنه يتعارض مع فلسفة مناهضة الإجهاد.

لنتمكن من النجاح، يتعين علينا أن ندمج معاً جداول الأعمال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولا تستطيع العديد من الفقيرات الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية أو خدمات الصحة الإنجابية. وتصاب العديد من النساء والفتيات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة للعنف القائم على أساس الجنس، ولكن الدراسات أظهرت أيضاً أن احتمال إصابة المتزوجات أكثر من احتمال إصابة غير المتزوجات.

القاهرة. ونحن نؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة تنفيذ برنامج العمل في السنوات القادمة. وكان أفضل تعبير عن هذا الالتزام الدعم الذي قدمه عدد من رؤساء حكومات المنطقة لبيان قادة العالم المتعلق بالمؤتمر.

السيدة ساهلين (السويد) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً أن أشدد على أن السويد تؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل هولندا.

كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة، حدثاً مبتكراً، والمسائل التي كانت تعتبر في العادة وصمة عار معروضة الآن على جدول الأعمال الدولي، خاصة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. بيد أن المجتمع الدولي لا يوفر، لسوء الطالع، الدعم السياسي أو المالي الكافي لتحقيق أهداف المؤتمر. وتنفيذ برنامج عمل القاهرة لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

قررت حكومة السويد مؤخرًا بأنها ستحقق في عام ٢٠٠٦ الخاص بما هدفها المتمثل في تخصيص ١ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتؤيد حكومتنا تأييداً تاماً عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع أن هذه المنظمة فقدت دعماً مالياً مهماً من مانحين آخرين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، استمرت السويد في زيادة تبرعها للصندوق. وسواصل في العام القادم زيادة دعمنا، بتقديم مبلغ ١١ مليون دولار أخرى. وتدعم السويد أيضاً العمل القيم جداً الذي يؤديه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. فبدونها، ما كان ليتسنى لنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه، ولن ننجح في تحقيق أهدافنا بدونها.

أود أن أبرز بإيجاز شديد جداً وبصراحة شديدة أيضاً سبعة مجالات مثيرة للقلق. أولاً، ينبغي أن يكون بوسع جميع الناس ممارسة حياة جنسية مرضية ومأمونة. ويجب

سادسا، مرة أخرى، ينبغي أن يتمكن جميع الناس من ممارسة حياة جنسية مرضية ومأمونة، ويشمل القول كل الناس النساء، والنساء اللواتي يفضلن ممارسة الجنس مع النساء، والرجال الذين يفضلون ممارسة الجنس مع الرجال، وثنائيي الجنس والذين يغيرون نوع جنسهم. ولذلك، يحزني جدا أن التصرفات الجنسية للمرأة وكذلك، على سبيل المثال، تصرفات النساء اللواتي يفضلن ممارسة الجنس مع النساء والرجال الذين يفضلون ممارسة الجنس مع الرجال غالبا ما يعاقب عليها بطرق مختلفة. وفي معظم الأحيان توافق الدولة على ذلك أو تتغاضى عنه.

سابعاً، بديهي أنه ينبغي أن يتمتع المعوقون أيضا بنفس الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي يتمتع بها أي شخص آخر. وقد أكد إعلان فيينا مجدداً، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أن "جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية، ومن ثم، فإنها تشمل دون تحفظ المصابين بحالات عجز" (A/CONF.157/23).

أخيراً، تقع على عاتق الدول، أولاً وقبل كل شيء، مسؤولية تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أن المنظمات المجتمع المدني دورا هاما في التنفيذ في الميدان وفي الدعوة. وبوسع كل منا أن يتعلم من الآخر وستكون مهمتنا أسهل إذا تعاونا. وقد كانت حكومتي جهة فاعلة قوية قبل ١٠ سنوات تقريبا، وبوسعي أن أؤكد لكم أن السويد ستواصل تقديم الدعم الكامل للمؤتمر.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الهامة هذه، وأن أتقدم بأحر تمنيات حكومة سري لانكا لكم بالنجاح في إدارة هذه الجلسة.

بصورة عامة، يجب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لدور الأولاد والرجال وحياتهم الجنسية.

التركيز على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كثيرا ما ينسبنا الأفراد المسؤولين عن نشر المرض. وللمرأة الحاملة لفيروس نقص المناعة البشرية حقوق أيضا - حقوق في الحصول على المساعدة لتمكين من تحديد خياراتها على نحو يتسم بالمسؤولية. إنها بحاجة للحصول على المعلومات والثقافة والرعاية الصحية والخدمات، وفي الحصول على الإجهاض بطريقة مأمونة وقانونية. المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز غالبا ما يعانون من التمييز. تحظر عدة بلدان على المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من دخول بلدها. لماذا؟ لا أستطيع أن أفهم ذلك، لأننا نعلم جميعا أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا ينتقل عن طريق الهواء.

رابعاً، للمساواة بين الجنسين، التي تشتمل على تحمل الرجل للمسؤولية، أهمية حيوية في كفاحنا المشترك. ولا تزال النساء يتعرضن للتمييز ضدهن لا لسبب إلا لأنهن نساء. تمكين المرأة عامل رئيسي لتأمين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وما دام احتلال في السلطة بين المرأة والرجل قائما، لن تتوفر لنا مجتمعات تتحلى بديمقراطية كاملة.

خامسا، يجب أن نحسن صحة الأمهات أثناء النفاس. وتحقيق هدف تخفيض معدل وفيات ومرض الأمهات أثناء النفاس بعيد جداً. فكل يوم تموت أكثر من ٤٠٠ امرأة - أكرر كل يوم تموت أكثر من ٤٠٠ امرأة - نتيجة لعمليات الإجهاض غير القانونية وغير المأمونة. وستواصل حكومة السويد المطالبة بأن تتمتع كل امرأة بالحق في اختيار عملية إجهاض قانونية ومأمونة، لكي تتخذ القرارات المتعلقة بجسدها.

١,٥ في المائة في أوائل التسعينيات إلى ١,١ في المائة الآن. والعمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للنساء والرجال يماثل نظيره في البلدان الأكثر تقدماً، حيث يبلغ ٧٥,٤ عاماً و ٧٠,٧ عاماً على التوالي. وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ١٣ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وانخفض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس إلى حوالي ٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

واستمر الدخل بالنسبة للفرد في الزيادة بسرعة مطردة. واستمرار الاعتماد على سياسات اقتصادية مفتوحة ذات طابع إنساني وأكثر تركيزاً على تنمية الموارد البشرية مكّن سري لانكا من تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ في المتوسط ٥ في المائة أثناء العقد الماضي، على الرغم من الصراع المسلح في شمال وشرق البلاد.

معدلات التعليم مرتفعة بقدر متساوٍ بالنسبة للذكور والإناث - ٩١ و ٨٨ في المائة على التوالي. وقد وضع هذا المؤشر المثير للإعجاب سري لانكا في وضع فريد بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي يبلغ مستوى دخل الفرد فيها نفس مستوى دخل الفرد في سري لانكا.

أحرز قدر كبير من التقدم في تحسين إنصاف الجنسين وتحسين التنمية. وبالنسبة للتنمية المؤسسية، أنشأت سري لانكا مكتب المرأة منذ عام ١٩٧٨، حتى قبل إبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في عام ١٩٩٣ اعتمدت الحكومة ميثاق المرأة الوطني، وأنشأت وزارة مستقلة لشؤون المرأة في عام ١٩٩٧. وحددت مراكز تنسيق معنية بنوع الجنس في الوزارات القطاعية. وأدخلت تعديلات على القانون الجزائي للتمكين من معاقبة مرتكبي أعمال الاغتصاب وغيرها من أشكال الاعتداء الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس. كما جعل الاتجار بالمرأة والطفل جنائية. وأنشئت سلطة لحماية الأطفال تحت رعاية

بداية، أود أن أقول إن سري لانكا وحكومة صاحبة الفخامة شاندريكا بندارانيكي كوماراتونيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأبرز بعض إنجازاتنا في فترة ما بعد المؤتمر، والتحديات التي واجهناها والطريق إلى المستقبل لتحقيق أهداف المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء.

طيلة العقود الماضية، واصلت سري لانكا تعزيز إنجازاتها في ميادين السكان والتنمية والصحة الإنجابية. وشهدت تلك الفترة أيضاً تسارعاً في التغيير السكاني والتغير الاجتماعي الاقتصادي. وكانت سري لانكا من بين أولى البلدان التي أحدثت تحولاً مبكراً لاعتماد مفهوم الصحة الإنجابية ووضع سياسة وطنية شاملة معنية بالسكان والصحة الإنجابية. وعلى أساس تلك السياسة، وضعت خطة عمل لتنفيذ أنشطة سكانية وإنمائية وأنشطة صحة إنجابية على نحو عام وشامل. وفي عام ١٩٩٦ أُدخل مفهوم مستوصف المرأة المتمتعة بالصحة.

مع أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية منخفض نسبياً في سري لانكا، فإن الحكومة قلقة إزاء الخطر المحتمل الذي يشكله وتعطي أولوية عليا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والسيطرة عليها. وفي عام ١٩٩٩، وضعت سياسة معنية بسلامة الدم. كما وضع برنامج للدعم الاجتماعي الشامل، واستكمل بمنحة من البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المجموعات الأكثر عرضة للإصابة به.

كان برنامج سري لانكا في ميدان السكان والتنمية هاماً في العقود الماضية. وانخفض معدل النمو السكاني من

الصددمات الخارجية، الخارجة عن سيطرتنا، لتمكيننا من أن ننفذ بفعالية برامج السكان والصحة الإنجابية، بما فيها برامج تخفيف حدة الفقر.

ندرك جميعنا أنه ليتسنى لسري لانكا تعزيز المكاسب التي حققتها حتى الآن والمضي قدماً للتصدي للتحديات التي ستنشأ في السنوات القادمة، من الضروري توسيع وعميق الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وأود أن أقول إن سري لانكا استخدمت بفعالية وكفاءة الموارد المحلية والدولية في تحقيق أهداف السكان والصحة الإنجابية في بلدنا.

ونحن في الحقيقة ممتنون للمجتمع المانح، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على المساعدة التي قدمت لسري لانكا لتنفيذ برامجها بفعالية. ومما لا شك فيه أن استمرار هذه المساعدة سيمكنا من تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد لها.

السيدة أرغانا (باراغوي) (تكلت بالإسبانية): من دواعي الشرف لباراغوي أن تشارك في هذه الجلسة الهامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتعلق حكومة باراغوي أهمية خاصة على هذا المؤتمر وتتابعه عن كثب، بسبب توصياته واستنتاجاته الهامة، والأهم من ذلك، لتقييم ما أجزناه على مدى عشر سنوات من التنفيذ.

تؤكد باراغوي مجدداً التزامها بمواصلة تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجية التنفيذ الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة والاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بعد على الصعيد الإقليمي، مثل

صاحبة الفخامة الرئيس، لحماية حقوق الطفل، خاصة تلك المتعلقة بالاعتداء الجنسي والاتجار بالأطفال.

وتدرس الوزارة الآن مشروع قرار يتعلق بالعنف المتزلي. وتجري صياغة مشروع قرار معني بحقوق المرأة والسياسة الجنسانية.

على الرغم من التقدم الذي أحرز في ميدان صحة الأم أثناء النفاس، لا يزال ثلثا حالات وفيات ومرض الأمهات أثناء النفاس يعزبان إلى أسباب تمكن الوقاية منها. ومع أن خدمات رعاية الأمهات أثناء النفاس ورعاية الأطفال قد وصلت إلى الغالبية العظمى من السكان، فإن نوعية الخدمة بحاجة للتحسين. ومطالبة الناس بخدمة أفضل نوعية ناتجة عن ارتفاع مستوى دخل السكان ومستوى تعلمهم. ومع أن معدل الخصوبة يساوي مستوى التعويض، لا تزال فوارق كبيرة في معدلات الخصوبة بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية وبين مختلف المناطق الجغرافية.

تقتضي أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسلام والتنمية توفير الحكم الرشيد والسلام كشرط مسبق. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن تأثير الصراع المسلح في شمال وشرق البلاد مدة عقدين تقريباً، وهو الصراع الذي أسفر عن تشريد عدد كبير من الأشخاص داخلياً وقيد تقديم الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية، ينحسر تدريجياً.

ما من شك في أن مزايا عائدات السلام ستكون واسعة الانتشار وإيجابية. والعلاقات المتبادلة بين قضايا السكان وقضايا التنمية قوية جداً. والتطور الدولي الذي يؤدي إلى هزات اقتصادية يلحق أضراراً بالبلدان النامية. وهذا بدوره يؤثر على تنفيذ برامج السكان والصحة الإنجابية.

لذلك، أود أن أحث مجتمع المانحين الدوليين على زيادة إسهامهم لتمكين البلدان النامية من تخفيف حدة هذه

في القاهرة وبيجين. وقد أنشأنا المجلس الوطني للصحة الإنجابية. بموجب مرسوم في عام ١٩٩٤، الذي اعتمد معايير فنية للعناية بالحوامل قبل الولادة وبعدها وللصحة الإنجابية ومبادئ توجيهية للرصد الوبائي للصحة العقلية والوفيات. هذه هي أهم جوانب التقدم في مجال تعزيز الإجراءات الموجهة لصحة المرأة. وفيما بعد، اعتمدنا خطة وطنية للصحة الإنجابية للفترة من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، وهي صيغة ما بعد القاهرة، والسياسة الوطنية للرعاية الصحية الشاملة للمرأة والسياسة الوطنية للمعالجة الشاملة لمسألة البالغين. واعتمدت الخطة الوطنية الثانية، للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، للمساواة في الفرص بين المرأة والرجل، بموجب المرسوم رقم ١٩٥٨ لعام ٢٠٠٤، وتتضمن تلك الخطة تسعة مجالات للعمل، يتعلق أحدها بالرعاية الصحية الكاملة للمرأة، من منظور يراعي نوع الجنس بوصفه موضوعاً مشتركاً. ولدينا أيضاً الخطة الوطنية الثانية المعنية بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، وستسهم هذه الخطة في تحسين نوعية حياة سكان بلدنا، وفي الحقوق الإنجابية للأفراد وفي المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

حققت باراغواي تقدماً هاماً جداً في مكافحة العنف في الأسرة. وفي عام ١٩٩٥، صدقنا، من خلال القانون رقم ٦٠٥، على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله. ولتنفيذ هذه الاتفاقية، وضعنا خطة وطنية تتعلق بالعنف ضد المرأة، ما فتئت الدولة تنفذها منذ عام ١٩٩٦.

لدينا برنامج وطني لمكافحة مرض الإيدز وخطة استراتيجية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ لتحسين نوعية حياة المصابين بهذا المرض. ومع أن مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في باراغواي منخفض نسبياً بالمقارنة بالبلدان الأخرى، فإنه توجد زيادة مطردة في عدد النساء

إعلان سانتياغو وتوافق آراء بورتوريكو وتوافق آراء مدينة المكسيك، التي لقيت التأييد في الآونة الأخيرة في الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

بالنسبة للإجراءات التي اعتمدها بلدي لتحقيق هذه الغاية، يجب أن أذكر أننا صدقنا في عام ١٩٩٦ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشجع هذا الصك الدولي على إحداث إصلاح حقيقي من خلال وضع تشريع محلي مستوف للمعايير الدولية من خلال سياسات عامة شاملة تراعي منظور الجنسين ومن خلال شبكة وطنية معززة تشجع الحوار والتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي. كما أن المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة، لا سيما منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ ومتابعته، عززت هي الأخرى تحقيق تقدم في الجوانب القانونية والمعايير للمساواة والعدل بين الجنسين في سياق وطني لديمقراطية معززة.

الطابع الاستراتيجي للقضايا التي أثّرت في القاهرة لفت بالفعل انتباه حكومة باراغواي قبل انعقاد المؤتمر نفسه. وبالتالي، فإن دستورنا الوطني لعام ١٩٩٢ إطار قانوني أساسي أدخلت فيه مواد تتعلق بالصحة الإنجابية والأمومة والأبوة وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات أثناء النفاس والرعاية الصحية للأطفال. ويوفر هذا إطاراً قانونياً لتنفيذ الدولة سياسات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، مع مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في توفير التعليم والخدمات.

من المهم الإشارة إلى أننا أحرزنا تقدماً في مجالات عديدة من مجالات السياسات العامة المتصلة بنوع الجنس، ولكننا واجهنا نكسات أيضاً. لدى البلاد سياسات صحية تتماشى بصورة أساسية مع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها

ضوء الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف في عام ٢٠١٥، عهدت الحكومة إلى مجموعة مؤسسات وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وستنفذ هذه الاستراتيجية على مدى عدة فترات من مدة خدمة الحكومة.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أننا في باراغواي ملتزمون بتحقيق تحسين كبير في توزيع وأداء الميزانية الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمتع الحكومة بقدر كبير من التعاون مع الأمم المتحدة الموجه لرصد الميزانية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وعدم المساواة.

ومن مجالات التقدم الهامة الأخرى الإنشاء، في منتصف عام ٢٠٠٠، لجنة ثلاثية لمتابعة برنامج عمل القاهرة. وهذه اللجنة هيئة مهمة للحوار والاتفاق والتعاون الدولي ومتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتتكون هذه اللجنة من ممثلين للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة التي تتعاون معها.

هذه فقط بعض التدابير التي اعتمدها باراغواي والتي تعكس الأهمية الكبيرة التي نوليها لأهداف برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية، كما تعكس الإرادة السياسية التي يتعين علينا أن نحشدنا لإعطاء تعبير ملموس لهذه الأهداف. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشمل هذه التدابير التعاون التقني المقدم من الهيئات الدولية، وهو التعاون الذي يقدم أيضا لمختلف بلدان المنطقة.

في الختام، باسم حكومة باراغواي، نعتقد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان منتهى هام للغاية لتقييم تنفيذ برنامج عمل القاهرة. فبعد ١٠ سنوات من انعقاد ذلك المؤتمر، لا تزال جوانب نقص قائمة في بعض الميادين التي تتطلب بذل جهود جديدة - في حالة باراغواي من خلال

المصابات. وهذا يعطي تحذيرا ويدل على الحاجة على اتخاذ إجراء محدد للوقاية والرعاية وعدم التمييز ضد النساء المصابات بهذا الفيروس.

بالنسبة لموضوع السكان، شهدت بداية القرن الحادي والعشرين حدثين هامين في الميدان الديمغرافي. كان أولهما بدء عملية وضع سياسة سكانية لباراغواي في عام ٢٠٠١، قُدمت للكونغرس الوطني ولقطاعات اجتماعية أخرى في البلاد للنظر فيها، على أمل التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء لنشرها بصيغتها النهائية. وقد صممت هذه السياسة لتكون صك تنفيذ قصير ومتوسط وطويل الأجل لتمكين السكان بوصفهم موردا استراتيجيا من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وكان الحدث الثاني هو التعداد الوطني للسكان والمساكن في عام ٢٠٠٢، الذي مكنتنا من جمع مزيد من المعلومات المستكملة عن الحالة الاجتماعية الديمغرافية للبلاد.

في ميدان التعليم، أود أن أذكر أن وزارة التعليم والثقافة نشرت في عام ١٩٩٦ الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم، المعنونة "باراغواي ٢٠٢٠: دعونا نتصدى لتحدي التعليم" وتلخص هذه الوثيقة سياستنا التعليمية الوطنية. وفي عام ١٩٩٥، وضعنا برنامجا وطنيا للمساواة في الفرص والنتائج في التعليم، بغية إدماج العنصر الجنساني على جميع الصُّعد وفي جميع أنواع التعليم وفي إصلاح المناهج أيضاً، وفي المواد التعليمية وتدريب المعلمين وفي مجتمع التعليم. وفي هذا الصدد، نجحنا في أن ندخل في برامج تدريب المعلمين مسائل من قبيل أدوار الجنسين والمساواة في المعاملة داخل الأسرة ودورها، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، واحترام التنوع الثقافي والديني. وعلى غرار ذلك، يجري العمل لاستعراض وتعديل المبادئ التوجيهية لتقييم الكتب المدرسية والمواد التعليمية. نعلم أن تنفيذ برنامج عمل القاهرة شرط مسبق أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي

بين القطاعات وفي الإصلاحات الأخرى، مثل أوراق استراتيجية الحد من الفقر. نحن، في أوغندا، نسلم بالدور التكميلي لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثقافية، وقد عملنا معها، ومع سائر الشركاء في التنمية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتنفيذ برامج لتحسين رفاه شعبنا.

نتيجة لهذه الجهود المشتركة، شهدنا منذ مؤتمر القاهرة تحقيق تقدم في بعض القطاعات. فعلى سبيل المثال، شهدنا في أوغندا انحساراً سريعاً نسبياً في انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث انخفض من المستوى العالي، الذي بلغ ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٢، إلى ٦,٢ في المائة حالياً. وتدرك أوغندا أن وجود قيادة قوية مصحوبة بإطار سياسة للتنسيق واضح ومركز مهمة جداً لإحراز التقدم.

ويتوقف نجاح أوغندا أيضاً إلى حد كبير على توفير الحكومة بيئة ممكنة لجميع الجهات المعنية لتقوم بدورها وفقاً لما تتمتع به من مزايا نسبية، مستخدمةً نهجاً متعدد القطاعات واستراتيجية تعتمد نموذجاً يقوم على "التنظيم الطبيعي للنسل والإخلاص في الحياة الزوجية واستخدام الأعماد". ويتمثل التحدي الذي نواجهه على جبهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحفاظ على زخم النجاح دون الخلود إلى الرضى عن الذات، ونحن نستهل برنامجاً لضمان إتاحة العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي لجميع الذين يحتاجون إليها.

بالنسبة للمساواة بين الجنسين والعدل بينهما وتمكين المرأة، أشركنا المرأة في جوانب عديدة من شؤون الحكم. فالمرأة تشغل ٢٤ في المائة من مقاعد برلماننا الوطني و ٢٥ في المائة من الوزارات. ولدينا في أوغندا قاضيات، وتشغل المرأة منصب أمين دائم ومناصب أخرى في الخدمة المدنية رفيعة

وزارة شؤون المرأة ودعم المجتمع الدولي - نأمل من خلالها أن نعزز تنفيذ السياسة العامة والبرامج الشاملة في عدد من الميادين.

أخيراً، فهنئ السيدة ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة ماريستيلا بادرون، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على تفانيهما في خدمة الموضوع المعروض علينا وعلى إسهامهما في النجاح الذي حققته المرأة في بلداننا.

السيد كاموغيشا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): في عام ١٩٩٤، قبل عشر سنوات تقريباً، ألزمتنا أنفسنا، بوصفنا حكومات، في القاهرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتفقنا على أن يكون الإنسان هو محور برامج السكان والتنمية في بلداننا. وألزمتنا أنفسنا ببرنامج عمل شامل للصحة الإنجابية، بما فيها الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وألزمتنا أنفسنا أيضاً بالتصدي لقضايا المساواة بين الجنسين وإنصاف الجنسين وتمكين المرأة.

ومن دواعي سروري أن أقول إننا في أوغندا، منذ مؤتمر القاهرة، وضعنا سياسة سكانية وطنية شاملة للتنمية المستدامة. ومنذ ذلك الوقت، شجعت سياسة حكومتنا الصحية الأخذ بنهج رعاية صحية أولية شامل ويراعي مصالح الفقراء. ومنذ عام ١٩٩٤، تجذر مفهوم الصحة الإنجابية. وتتوفر الآن سياسة وطنية للصحة الإنجابية ومبادئ توجيهية تهدف إلى زيادة الوصول للصحة الإنجابية. وحددت الصحة الإنجابية بوصفها برنامجاً ذا أولوية، وستواصل حكومتي زيادة التمويل للصحة الإنجابية.

في هذا الصدد، ستواصل وزارة الصحة العمل مع وزارة المالية للتأكد من أن هذا ينعكس في نُهجنا المشتركة

شركائنا في التنمية على معالجة هذه الشواغل على وجه الخصوص، كما أننا بحاجة لتعزيز شراكاتنا بين بلدان الجنوب في ميدان السكان والتنمية.

يخامر أوغندا شعور قوي بأن ما لدينا من برامج للسكان والصحة الإنجابية، وكذلك البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها، بحاجة إلى إقامة صلات قوية وجهود تعاونية. توجد الآن حجة مقنعة أكثر من أي وقت مضى بضرورة إدماج الصحة الإنجابية في البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضعها في صلب تلك البرامج، أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في ضوء شح الموارد. وإلا فلنما ستظل فرصا مُضيعة.

تود أوغندا أن تسجل رسميا تقديرنا الكبير للعمل الممتاز الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤنا الآخرون في دعم أهداف ومقاصد برامجنا المعنية بالسكان والصحة الإنجابية. وتناشد أوغندا شركاءنا في التنمية مواصلة تقديم الدعم الذي قدموه في الماضي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بل حتى أن يزيدوا هذا الدعم. ومن نفس المنطلق، تشعر أوغندا، ونحن نركز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، أنه يتعين علينا أن نتذكر أنه لن يتسنى تحقيقها إلا إذا تحققت أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

السيدة أملين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): نجتمع هنا في مرحلة رئيسية من عملية بُدئت قبل ١٠ سنوات تقريبا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي مناسبة رئيسية في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أن معالجة قضايا تتعلق بالتنمية السكانية في جميع أنحاء العالم تثير مسألة حل مشكلة الفقر، لأن الصلة بين هذه القضايا واضحة، ومن المسلم به على صعيد عالمي أن الانتصار في مكافحة الفقر أحد الشروط

المستوى. ومنذ عام ١٩٩٧، ولم يؤد برنامج التعليم الابتدائي للجميع الذي اعتمدناه إلى مضاعفة عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية ثلاث مرات فحسب، ولكنه أدى أيضا إلى إزالة التباين في الالتحاق بين الأولاد والبنات، كما أدى إلى خفض معدلات تسرب البنات.

على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال أوغندا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، لا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء، تواجه تحديات قوية في جدول أعمال تنميتها. فعلى سبيل المثال، في ميدان الصحة الإنجابية، لم تتحسن تحسنا كبيرا معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات أثناء النفاس. ففي أوغندا، يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٨٨ لكل ١٠٠٠٠ ولادة حية ومعدل وفيات الأمهات أثناء النفاس ٥٠٥ وفيات لكل ١٠٠٠ ولادة حية. غني عن القول إن هذه الأرقام مرتفعة إلى حد غير مقبول.

لا يزال الوصول إلى العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقدرة على شرائها يمثلان تحديا آخر. وتدل تجربتنا في أوغندا على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر على جميع فئات الشعب. إلا أن الشباب والنساء والفقراء يتضررون أكثر من غيرهم.

على ضوء هذه الخلفية، تعتقد أوغندا أنه ينبغي لنا في هذه المناسبة، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد اجتماع القاهرة التاريخي، أن نفكر جديا فيما أنجزناه في الماضي ونحن نخطط طريقا جديدا نحو المستقبل.

لا تزال في البلدان النامية نواجه تحديات في ميدان الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بما في ذلك سلع وإمدادات الصحة الإنجابية. وتواجه خدماتنا الصحية تحديات خطيرة في قدرتها على تقديم الخدمات. وتشمل هذه التحديات الموارد البشرية والبنى التحتية. ونحن بحاجة لمواصلة العمل مع

للسكان والتنمية كان نقطة تحول هامة في السياسات الديمغرافية.

ولكي تفي فرنسا بالتزاماتها، اتخذت عددا من الإجراءات مع شركائها في البلدان النامية. وأود أن أبرز هنا موضوعين. أولاً، في الشراكات بين الشمال والجنوب المتعلقة بالسكان والتنمية وتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، يجري القيام بعمل هام الآن مع شركائنا في بلدان الجنوب. ويجري تطوير هذه الشراكات في قطاعات متنوعة على المستوى المؤسسي وفي الميدان وفي مجال البحوث.

وابتدأنا أيضا تعاوننا ثلاثيا فعلا بين فرنسا وتونس والنيجر يتعلق بصحة المرأة والطفل في مقاطعة كولو الصحية في النيجر. وتشارك بشكل خاص منظمة التوازن والسكان في تلبية احتياجات الناس وتعبئتهم حول القضايا الصحية والإنجابية، بالتعاون مع برلمانيين.

المؤتمر البرلماني الدولي المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي سيعقد في ستراسبورغ، فرنسا، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، سيوفر لنا فرصة للتأكيد مجددا على دعمنا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال حشد شركائنا من بلدان الجنوب.

لقد شدّدنا على أهمية الحفاظ على إنجازات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله في اجتماعات لجان الأمم المتحدة الإقليمية وفي دورة لجنة السكان والتنمية المعقودة في آذار/مارس، التي كُرس لهذا الموضوع. وأكدنا مجددا أيضا على هذا الموضوع في جنيف في منتدى السكان الأوروبي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وما فتئنا منذ عام ١٩٨٨ نؤيد أيضا إقامة شراكات علمية للتدريب والبحث في إطار مركزنا للسكان والتنمية،

الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة. وقد قيل مؤخرا في هذه القاعة إن مكافحة الفقر على صعيد عالمي ضرورية لأمن البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

كيف يمكننا ألا نتذكر الزخم الذي ولّده الرئيس جاك شيراك، والرئيس لولا دا سلفا، والرئيس لاغوس إسكابور، ورئيس الوزراء رودريغوس زاباتيرو في مكافحة الجوع والفقر، الذي أسفر في ٢٠ أيلول/سبتمبر عن إعلان نيويورك للعمل على مكافحة الجوع والفقر؟ كيف يمكن ألا نرحب بالزخم الذي ولّده التعبئة حول ذلك الإعلان؟ يجب أن نبقي تلك المبادرة نصب أعيننا ونحن نتصدى للقضايا التي تشغلنا؛ وسأعود إليها بعد قليل.

نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي من فورها.

أود الآن أن أتوجه بالشكر للسيدة نفيس صادق، التي بادرت إلى إصدار بيان قادة العالم الذي يدعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والذي وقعته رؤساء دول وشخصيات بارزة ومؤسسات، لتعزيز تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في القاهرة قبل ١٠ سنوات تقريبا. فمبادرتها وتصميمها مشجعان ومفعمان بالأمل.

إننا نعيش في عصر تحديات عالمية. وتعمل فرنسا على إقامة علاقات وتعاون بين البلدان، لا سيما بين بلدان الشمال والجنوب، بروح من الأخوة ليتسنى، كما قال رئيس فرنسا،

”تقديم شراكتنا لخدمة عالم يسود فيه العدل والسلام؛ عالم يتسم بالنمو والرفاه؛ عالم يتسم بالمسؤولية الجماعية؛ عالم يتشاطر المعرفة ويحترم الثقافات والهويات“.

لدينا رؤية جديدة للتضامن الدولي. ونعتقد أن برنامج العمل الذي اعتمد في القاهرة في المؤتمر الدولي

لا يسعني إلا أن أعرب عن بالغ سروري بمنح جائزة نوبل للسلام للسيدة وانغاري معاثاي. فالاستثمار والطاقة اللذان قدمتهما هذه المرأة للحفاظ على البيئة وتحسينها في أفريقيا، وكذلك لاحترام حقوق الإنسان الأساسية، يجعلها رمزا ومثالا يحتذى للسلام والديمقراطية في العالم، ولتطوير السكان، بعملها على إيجاد وظائف من خلال إعادة زراعة الغابات. وتحمل هذه الجائزة أيضا أملا وحافزا قوين للتعبة في المستقبل. وأشيد هنا، من خلال العمل الذي قامت به وانغاري معاثاي، بالطاقة الهائلة التي وظفتها المرأة الأفريقية للتنمية ولتعزير احترام بيئة بلدانها.

في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة - مكافحة الفقر وحماية كوكبنا وتشجيع التنمية المستدامة - يجب أن تكون شراكاتنا عالمية وأن نخدم التنمية المستدامة للسكان. وبهذه الروح، يفرض علينا تجمعنا في عام ٢٠٠٥ أن تكون لدينا شراكة عالمية حقاً.

أود أن أقترح رسمياً، بروح الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، وهي الذكرى التي ستصادف العام القادم، أن نقيم شراكة حقيقية من أجل مؤتمر بيجين لنتمكن جميعنا، معاً، من مواجهة النقاش الكبير الذي سيجريه مجتمعنا في بداية هذا القرن الجديد.

فرنسا مصممة على التصدي لتحديات القرن الجديد ليس بإحراز التقدم من أجل مجتمعاتنا فحسب، بل بإحراز التقدم أيضا من أجل ديمقراطياتنا وللبنية بأسرها. وكما قال غابرييل غارثيا ماركيز، دعونا لا نسأل عما سيقدمه لنا هذا القرن؛ دعونا نقول إنه يتوقع منا كل شيء.

السيد حسين (باكستان) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، باسم وفد باكستان أود أن أصف بإيجاز الوضع الديمغرافي لباكستان، سادس أكثر بلدان العالم ازدحاما

الذي يضم جميع مؤسسات البحث الديمغرافي الفرنسية وشركاءنا من بلدان الجنوب.

التزام فرنسا وتعاونها في المسائل السكانية يتجلى أيضا على الصعيد الدولي. فمنذ مدة طويلة، تشارك فرنسا بقوة في هذه المسائل، بالتعاون الوثيق مع شركائها الأوروبيين. وفي هذه الميادين، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أساسي. ونحن نرى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان وكالة فعالة ونشطة موجودة في الميدان، وندعمه دعما كاملاً.

بوسع المديرية التنفيذية، السيدة ثريا عبيد، التي أعاد الأمين العام قبل قليل تبيتها لولاية جديدة، أن تعتمد على مشاركتنا النشطة في تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها، خاصة في المؤتمرات الإقليمية المعنية بالسكان وحقوق المرأة. ونعتمد أيضا مواصلة تقديم دعمنا لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الميدان. في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، نفذنا مشروعين مشتركين - في مدغشقر وكوت ديفوار - لتنفيذ برنامج عمل القاهرة، ونفذنا مشروعاً في المغرب يتعلق بدعم النساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف. ويجري تطوير مشروع إقليمي أيضا في القرن الأفريقي، في إريتريا، بالاشتراك مع المنظمة الفرنسية غير الحكومية "أطباء العالم"، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الممول الرئيسي.

ولكن استمرار اليقظة مطلوب. فبعد انقضاء ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر القاهرة، تتفاوت نتائج السياسات التي اتبعت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر. ومع أنه جرى إحراز تقدم، لا تزال تحديات هائلة قائمة. وفي بعض الحالات - وهي كثيرة جدا لسوء الطالع - لم يجرز أي تقدم على الإطلاق بسبب العوائق السياسية أو الأيديولوجية أو الدينية.

على الموارد، مع أنه أُحرز تقدم جيد. لا توجد لدى باكستان سوى موارد شحيحة لتوزيعها على مطالب متنافسة، في وقت تمس فيه الحاجة إلى الموارد.

نحن ممتنون لإدخال توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نموذجاً جديداً أذن ببدء عصر للمبادرات العالمية المتعلقة بالسكان والتنمية. وسمحوا لي أن أتكلّم بشيء من التوسع عن الأسلوب الذي حربته باكستان لتنفيذ جدول أعمال المؤتمر. تقبلت باكستان كلياً النموذج وأعدت صياغة سياستها السكانية والإنمائية، التي تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. والسياسة السكانية مصممة لتحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي بكبح النمو السكاني السريع، وبالتالي تخفيف تأثير عواقبه الضارة على التنمية. والغرض منها تحقيق تخفيض في نسب الإعالة، وتخفيف الضغط على الموارد المتناقصة والمساعدة على تخفيف حدة الفقر.

للسياسة السكانية عدة تأثيرات واسعة النطاق على اقتصاد باكستان وحكومتها وحقوق الإنسان فيها ورخائها على الأجل الطويل. إنها تؤكد على تأمين التزام سياسي مستدام وحشد دعم عريض القاعدة. وفي نفس الوقت، إنها تتماشى مع قوانين البلاد الوطنية وأولويات تنميتها، ومع القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية الثقافية للشعب. وفي الحقيقة، عملنا على موازنة مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

إننا نسعى لتحقيق جدول أعمال المؤتمر بتهيئة بيئة تمكن من تنفيذ سياستنا السكانية والإنمائية. والرسالة الأساسية لهذه السياسة هي تحسين نوعية الحياة لكل باكستاني من خلال تخفيض معدل النمو السكاني السريع بتوفير خدمات للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة جيدة النوعية، يمكن الوصول إليها بيسر. وتهدف هذه السياسة إلى إحداث

بالسكان. من حيث حجم السكان، باكستان، التي يبلغ عدد سكانها ١٥١ مليون نسمة، رابع أكبر بلد في آسيا وثاني أكبر بلد بين بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويقدر معدل النمو السكاني الحالي في باكستان بنحو ١,٩ في المائة سنوياً، ومجموع معدل الخصوبة لكل امرأة ٤,١ ومعدل استخدام موانع الحمل ٣٤ في المائة.

وإذا استمرت هذه السمات الديمغرافية على حالها، سيصل عدد سكان باكستان في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٩٥ مليون نسمة. وبموجب هذا السيناريو، سنحتاج إلى نحو ٦٠ - ٧٠ عاماً تقريباً لجعل الوضع السكاني في باكستان مستقرًا. هذه حالة تثير القلق في باكستان وتسبب قلقاً جدياً.

في عام ١٩٩٤، وقعت باكستان في القاهرة بمحض إرادتها على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إلا أن عدة عوائق أعاقَت الجهود التي تبذلها لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر بالسرعة المستصوبة. وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عانت باكستان من التزام سياسي ضعيف وافتقار إلى الموارد الكافية وتغييرات في السياسات السكانية وحالات جمود اجتماعي ثقافي. وقد تغيرت الحالة تغيراً كبيراً منذ عام ١٩٩٤. وتولي الحكومة الحالية أعلى الأولويات لمسألة السكان وضمان تنمية مستدامة في البلاد.

القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي ومحو الأمية حجر الزاوية في سياسة الحكومة للتنمية الاجتماعية بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة. وقد أدى هذا إلى تخفيض الضغط الديمغرافي نوعاً ما، الذي أعاق في العقود القليلة الماضية التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومع أن الحكومة زادت باطراد منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسلام والتنمية اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي، وللناس على وجه الخصوص، فإننا لا نزال نواجه قيوداً

القطاعين العام والخاص، بغية النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ينص دستور عام ١٩٧٣ لجمهورية باكستان الإسلامية على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وقد صدقنا في عام ١٩٩٦ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، رهنا بشروط دستورنا فقط. وتمشيا مع توصيات المؤتمر، أعلنت السياسة الوطنية المعنية بتطوير وتمكين المرأة، ويجري تنفيذها. وتضم هذه السياسة ثلاثة عناصر تربطها علاقات متبادلة، وهي: '١' إدماج قضايا الجنسين في جميع القطاعات وبرامج العمل؛ '٢' دعم وتوسيع دور المرأة في القطاع العام؛ '٣' إشراك المرأة في تخطيط المشاريع وإدارتها وتنفيذها.

جرى حجز ثلث مقاعد المجالس المحلية للمرأة، بينما خصص لها نحو ٢٠ في المائة من مقاعد المجالس التشريعية البلدية والوطنية. ونتيجة لذلك، انتخبت النساء أيضا لشغل المقاعد المحجوزة لهن. وبموجب خطة التخلي عن السلطة، انتخبت ٤٠ ٠٠٠ امرأة لشغل منصب مستشار ونائب مدير للمجالس المحلية في عام ٢٠٠١.

أنا واثق من أن باكستان مستعدة لقبول التحديات التي تنتظرها. وأهدافنا مبينة بوضوح وأنا واثق أننا نسير على الطريق الصحيح. بيد أن نجاحنا أو فشلنا سيتوقف كلياً على قدرتنا على العمل في بيئة غير مواتية بسبب القيود الشديدة على الموارد. أنا متفائل بأن المانحين والمجتمع الدولي سيدعمونا في هذه الأوقات الصعبة.

السيدة شانسي (هايتي) (تكلمت بالفرنسية):
انقضت بالفعل ١٠ سنوات منذ أن اعتمد أكثر من ١٨٠ بلدا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد حان الوقت الآن أيضا لإجراء التقييم. وعلى أساس الأهداف الرئيسية المحددة في برنامج عمل القاهرة، يمكننا أن

تغيير اجتماعي وديمقراطي، خاصة من خلال تحسين التعليم ومركز المرأة. وتسلم بالجهود المتضافرة اللازمة لمعالجة مسألة السكان والتنمية بجوانبها المتعددة، من خلال الجهود الجماعية التي تبذلها الجهات الفاعلة، بما فيها المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية.

وقد أدمجت عناصر مهمة من هذه السياسة، موجهة لبرنامج القطاع العام، في خطة السنوات الخمس الحالية، التي تغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وذلك لضمان أن يدرج العامل السكاني وهذه الشواغل على نحو ملائم في عملية تخطيط التنمية. وقد جرى التشديد على العلاقات والصلات المتشابكة بين السكان والتنمية لا في القطاع السكاني فحسب، ولكن أيضا في القطاعات الأخرى التي لها صلة وثيقة، مثل التعليم والصحة والاستخدام وتطوير المرأة والبيئة، من بين ميادين أخرى.

وجرى التسليم أيضا بأن قطاعات السكان والتعليم والصحة مسائل مشتركة أيضا في ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي انتهت حكومة باكستان مؤخرا من إعدادها بهدف إنعاش نمو منصف عريض القاعدة والحد من الفقر في البلاد.

ميدان التركيز المهم في الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو التحول إلى الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحسين مؤشرات الصحة الإنجابية، حيث انخفض معدل الخصوبة الإجمالية وازداد معدل انتشار استخدام موانع الحمل أيضا زيادة كبيرة. وسجل معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل وفيات الأمهات أثناء النفاس أيضا انخفاضا كبيرا. إلا أن مؤشراتنا للصحة الإنجابية لا تزال بحاجة لتحسين كبير لتصبح متماشية مع المعايير الدولية.

وكما قلت من قبل، سنستمر في بذل جهودنا بالأخذ بنهج متعدد القطاعات، بمشاركة جميع الشركاء في

شعبنا. وليتسنى لنا أن نفعل ذلك، من المهم جدا أن يشارك جميع أفراد مجتمعنا الناشطين - النساء على وجه الخصوص.

وأود أن أشير إلى نساء وفتيات بلدي، اللواتي يمثلن ٥٢ في المائة من سكاننا. يجب بذل جهد خاص لتمكين المرأة في هايتي من أن تؤدي دورها كاملا وأن تكون جهة فاعلة كاملة في إيجاد وتنفيذ حلول لتعزيز تنمية بلدي.

وفي البلدان التي مثل بلداننا، الفقر المدقع عقبة رئيسية أمام النساء والرجال على حد سواء، عندما يتعين تحديد خيارات حقيقية، مثل اختيار الخدمات والفرص لتحسين حياتهم. كما أن التباين والتمييز يزيدان من الحد من الخيارات المتاحة للفتيات والنساء. الأزمت السياسية والاقتصادية العديدة في هايتي أعاقت تنفيذنا الكامل لبرنامج عمل القاهرة، لا سيما بالنسبة للوصول للخدمات الصحية والتعليم الأساسي ومنع ممارسة العنف ضد المرأة. وبزيادة الخدمات من أجل الأمومة الآمنة - الرعاية أثناء عملية الولادة على وجه الخصوص - يمكننا إنقاذ أرواح الملايين. كما أن الرعاية الصحية الشاملة للنساء تعني أيضا احترام سلامتهن الجسدية والعقلية.

أثناء فترات انتشار القمع على نطاق واسع، كما حدث بعد انقلاب عام ١٩٩١ وأثناء حالات الجيشان السياسي الأخير في هايتي، استخدم العنف الجنسي ضد النساء كسلاح للقمع والردع. وينتج هذا العنف غير العادي عن أعمال عنف أوسع انتشارا يمارس ضد المرأة يوميا. ولكي نغير هذا السلوك ونضمن أن تظل مكافحة العنف ضد المرأة شاغلا مستمرا، يجب أن نستثمر في برامج تعليم بعيدة الأثر. وقد حددت الحكومة الانتقالية في هايتي - التي تسعى، من بين جملة أمور، إلى قيادة البلد إلى انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في عام ٢٠٠٥ - أربعة محاور استراتيجية لإدماج

نقول إنه جرى إحراز تقدم. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يقوم بعمل رائع. وأعتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر جميع الذين قدموا الدعم لبلدي أثناء الكوارث الطبيعية الأخيرة.

تُناقش مشكلة البيئة والسكان على نطاق واسع، ولكن القضية الرئيسية هي وضع سياسات مترابطة منطقيا في ذلك الميدان. ويجب أن تُعزز الهياكل الإدارية الوطنية التنسيق بين هذه السياسات. وأود أن ألاحظ أن التوازن الضروري بين السكان والبيئة يقتضي حل المشاكل الراهية الملحة، مثل الجوع والفقر، دون التقليل من شأن المشاكل السياسية والاجتماعية الأخرى.

بلدي مثال على ذلك. فنحن نواجه حاليا أزمة متعددة الجوانب في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والصحية وغيرها. وأشدد على أن مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في نزع سلاح العصابات المسلحة ضروري، وأشكر المجتمع الدولي على دعمه.

الجيشان السياسي الذي ابتليت به هايتي منذ أواخر عام ٢٠٠٣ حتى أوائل عام ٢٠٠٤ أضر بالسكان وأضعفهم، وقد كانوا مرهقين فعلا من أزمة إنسانية صامتة. وبالإضافة إلى الفيضانات التي ضربت أجزاء معينة من البلاد في أيار/مايو ٢٠٠٤، ضرب الإعصار حين قبل أسابيع قليلة شواطئ هايتي، مما أدى إلى قتل نحو ٣ ٠٠٠ شخص وإصابة عدة مئات آلاف آخرين.

ومن الضروري أن تتخذ حكومتي جميع الإجراءات الضرورية لوقف تدهور البيئة والتحسين الكبير لمستوى حياة

ووضعت فيها استراتيجيات، وحُددت فيها وسائل التنفيذ سعياً لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ومع ذلك، فإن نتيجة تقييم بعد تقييم لم تتغير. فمن الواضح أنه أُحرز تقدم كبير منذ انعقاد تلك الاجتماعات، ولكنها للأسف لم ترق إلى مستوى الالتزامات التي جرى التعهد بها. والمؤتمر الذي نُحفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاده لم يشذ عن القاعدة، وذلك كما نرى من التقرير الممتاز الذي نشرته مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الوثيقة E/2004/25، الذي يتضمن استعراضا وتقييما للتقدم الذي أُحرز في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويُبرز التقرير التفاوت بين المناطق وبين القطاعات الاجتماعية داخل البلدان من حيث النجاح الذي تحقق والصعوبات التي ووجهت.

وبالنسبة لحالة أفريقيا على وجه التحديد، كان لي شرف ترؤس مؤتمر الاستعراض الإقليمي الوزاري المعقود في داكار في حزيران/يونيه. ففي ذلك الاجتماع، نوقشت المواضيع التسعة التالية: السكان والفقر والبيئة والتنمية المستدامة؛ والمساواة وإنصاف الجنسين والنهوض بالمرأة؛ والأسرة ودورها وحقوقها وتكوينها وهيكلها؛ والأطفال والشباب؛ والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية؛ وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتوزيع السكاني والانتقال إلى المناطق الحضرية والهجرة؛ والأزمات وتأثيرها على السكان؛ وتعبئة الموارد لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية.

بالنسبة لكل موضوع من هذه المواضيع، حددنا العقبات التي تعوق تنفيذ التزامات القاهرة، واقترحنا استراتيجيات هامة لإعادة توجيه أعمالنا. واعتمدنا أيضاً إعلاناً أكدنا فيه مجدداً التزام بلداننا بالسعي لتنفيذ أهداف إعلان نغور/دياراما وبرنامج عمل القاهرة، وأكدنا أيضاً

المساواة بين الجنسين في إطار التعاون المؤقت لهذه الحكومة أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

بالنسبة لهايتي، وهي بلد يعيش عدد كبير من مواطنيه في الخارج، تشكل مسألة الهجرة شاغلا رئيسياً. وقد آن الأوان لأن يعتمد المجتمع الدولي نهجاً شاملاً تجاه هذه المسألة. ينبغي بدء حوار بناء بين بلدان المنشأ والبلدان المستضيفة للمهاجرين، لنتمكن من أن نعالج على نحو أكثر ترابطاً مشاكل من قبيل الخوف من الأجانب وكرههم والتمييز وإدماج المهاجرين. وبرنامج عمل القاهرة مهم جدا في هذا المجال، حيث يلي حاجة ملحة وحقيقية لهايتي.

اسمحوا لي، باسم حكومة هايتي، أن أشكر المجتمع الدولي على تعهده، في تموز/يوليه الماضي في واشنطن العاصمة، بتقديم مساهمة مالية لتطبيق إطار التعاون المؤقت. بيد أننا، عقب الكوارث الطبيعية الأخيرة، كنا نفضل أن تعطى الأولوية للمساعدة الإنسانية، وهذا هو الأنسب، لا لتأخير توزيع المساعدات، وهي عملية طويلة جدا ومعقدة بالفعل من الناحية الإجرائية.

السيد سيديبي (السنغال) (تكلم بالفرنسية):
يسعدني أن أتكلم في هذه الجلسة العامة الهامة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود على تراب أفريقي، في القاهرة، مصر، وأن أقدم إسهام بلدي، السنغال، في هذه الممارسة الجماعية لتقييم عملنا المشترك.

في أداء هذا الواجب السار، أود أولاً أن أكرر لكم يا سيدي الإعراب عن اقتناع وفد السنغال بأن دورة الجمعية العامة هذه ستعالج، بتوجيهاتكم المستنيرة، الأحداث الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا في عام ٢٠٠٥.

كان العقد الماضي حافلا بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي حُددت فيها أولويات، وأُتفق فيها على أهداف،

الجهات الفاعلة، بمن في ذلك البرلمانين والزعماء الدينيين والصحافيون والخطباء المفوهون التقليديون.

ومن الأمثلة على جهود بلدي المستمرة برامجها الصحية والإنجابية، حيث تبذل من خلالها جهود لضمان حصول السكان مجاناً على الخدمات الصحية، وكفاحنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعدل الإصابة المنخفض الذي يشهد على فعالية رد فعلنا المبكر ورصدنا المستمر لهذه الآفة المدمرة.

يعقد اجتماع اليوم في حينه من حيث أنه يعقد في سياق الاستعدادات للاجتماع العام الرفيع المستوى لإجراء استعراض خمس سنوات للأهداف الإنمائية للألفية. ونشعر أن الاقتراحات المحددة التي انبثقت عن هذه المناقشة ستقدم إسهاماً مفيداً لتلك المناسبة المهمة.

في الختام، أتحول للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وزملائها العاملين في بلدي لأعرب لهم عن ارتياح حكومة السنغال ورئيسها التام للفعالية والتفاني اللذين نفذوا بهما برنامج بلدينا.

السيد توتكوشيف (كازاخستان) (تكلم بالروسية):
أود بداية أن أهنئ جميع الأعضاء بالوصول إلى المعلم الهام المتمثل في الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أدى ذلك المؤتمر دوراً حاسماً في تطوير نهج دولية مشتركة لحل المشاكل في ميدان السكان والتنمية.

على مدى السنوات العشر الماضية، أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعض التقدم في وضع سياسات وطنية لإدماج القضايا الديمغرافية والجنسانية. ولم تشذ كازاخستان عن تلك القاعدة. فقد نفذ بلدنا بصورة متسقة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق لإقامة دولة ديمقراطية تأخذ باقتصاد السوق الحر.

الحاجة إلى تعزيز برامج عملنا الوطنية، مع احترام الواقع الثقافي لكل بلد، لضمان تخفيض النمو السكاني وتعزيز مركز المرأة والصحة الإنجابية للمراهقين، وتخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس والأطفال الرضع/الأطفال، والتوزيع المتوازن للسكان في جميع أنحاء بلادنا، والحد من الانتقال إلى المناطق الحضرية غير المكبوح، وحماية المجموعات الضعيفة المستهدفة، مثل الأطفال والمسنين.

وهكذا، أجرينا نحن الأفارقة تشخيصاً واضح الرؤية وأصدرنا سلسلة من التوصيات، حددت في إعلان داكار. ولكن، هل يمكننا أن نتوقع بصورة معقولة تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة إذا لم يتخذ أي إجراء للتصدي لاستمرار تفشي الفقر المدقع ومعدل الإصابة المرتفع بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات المسلحة التي تعكر صفو بلداننا؟

ومع ذلك، تتوفر الوسائل اللازمة لتحقيق طموحاتنا المشتركة. إنها تنطوي على تعبئة متسقة للموارد، بالإضافة إلى إدماج شواغل سكاننا في خططنا الإنمائية، وخاصة أوراق استراتيجياتنا للحد من الفقر. ونشعر أن هذا ضروري ليتسنى لنا تجنب خطر ألا يتمكن عدد كبير من البلدان الأفريقية من حضور الاجتماع الذي ستعقده في عام ٢٠١٥ البلدان التي تكون قد حققت الأهداف الإنمائية للألفية.

بالإشارة إلى دور الدعم الدولي الهام لبلدي، والإسهام الكبير الذي قدمه له صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا أستطيع أن أخفي حقيقة أن نجاح سياساتنا سيتوقف إلى حد كبير على الجهود الوطنية المستمرة مدعومة بسياسة واضحة الرؤية. والحاجة لبعث النظر السياسي هذا تفسر اعتماد حكومة السنغال، في تنفيذ برنامج عمل القاهرة، لا على الآليات المؤسسية التقليدية لتنسيق سياستها السكانية فحسب، بل أيضاً على شراكة معززة مع مختلف

السنوات الأخيرة، وسعنا شبكة المؤسسات الطبية التابعة للدولة وزدنا تمويل الصحة العامة. واعتمدت برامج تديرها الدولة لتطوير المناطق الريفية تغطي حتى عام ٢٠١٠، جرى التشديد فيها على تطوير البنى التحتية الاجتماعية. واعتمدنا قوانين تتعلق بالحقوق الإنجابية، وتقوية الدقيق بمركبات الحديد والفيتامينات، ومعاملة ملح الطعام بمادة اليود. وأنا متأكد أنه سيكون لكل هذا تأثير إيجابي على الصحة الإنجابية، وخاصة صحة المرأة والطفل.

الحالة بالنسبة للصحة الإنجابية ليست مرضية تماماً. فمؤشر صحة الإناث منخفض نسبياً، ويعاني من فقر الدم عدد كبير نسبياً من النساء في مناطق البلاد المحرومة بيئياً، خاصة في منطقة سيميبيالائينسك ومنطقة بحر الأورال. ويرتفع هذا المؤشر باطراد. ولا يزال معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس ومعدل التعقيدات الناتجة عن الحمل مرتفعين نتيجة لعدم كفاية ورداءة نوعية رعاية الحوامل والرعاية الصحية وتغذية المرأة.

وتوجد مشكلة بالنسبة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلاد. وتشكل النساء ربع المصابين، وعدد الأطفال الذين يولدون لهؤلاء النسوة في ازدياد. ونحن قلقون بشكل خاص من زيادة الإصابة بسرطان الثدي، الذي أصبح في الآونة الأخيرة أكثر أنواع السرطان الضارة بالمرأة انتشاراً.

انطلاقاً من إدراك حكومة وبرلمان كازاخستان للحاجة الشديدة لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة، التي تتعلق مباشرة بالسكان والتنمية، اتخذنا إجراءً قوياً لأن تنفيذ القرارات الرئيسية التي اتخذت في القاهرة تنفيذاً شاملاً وفعالاً.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عقدت كازاخستان مؤتمر قمة لبرلمانيي بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأكد المشاركون في هذه القمة مجدداً التزام بلدان منطقة الهادئ

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت حكومتنا خطة استراتيجية لتنمية بلدنا حتى عام ٢٠١٠، معطية الأولوية في سياسة دولتنا لاستراتيجية للتنمية السكانية. وتسعى هذه الاستراتيجية لتحسين العمر المتوقع، وتشجيع نسبة مواليد أعلى وتخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس ومعدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال. ونفذت كازاخستان مفهوم سياسة جنسانية منذ عام ٢٠٠٣. وفي السعي لحل القضايا المرتبطة بنوع الجنس، أشر كنا بنشاط لجنة وطنية للأسرة والمرأة، مسؤولة مباشرة أمام رئيس جمهورية كازاخستان. وهي آلية يعتمد عليها لتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بحماية الحقوق السياسية والمصالح المشروعة للأسرة والمرأة والطفل. وقد وضعت اللجنة الوطنية والحكومة استراتيجية سياسة جنسانية للدولة، تحدد بوضوح ميادين العمل الرئيسية، بما فيها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نلاحظ الدور المتنامي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الحياة العامة والحياة السياسية في كازاخستان.

ومع ذلك، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في ضمان تساوي المرأة والرجل في الحقوق والفرص، لا تزال جمهوريتنا تواجه عدداً من المشاكل في ذلك الميدان. فمع أن النساء يشكلن نحو نصف السكان العاملين في كازاخستان، فإن معدلات تعويض الرجال والنساء تتباين تبايناً كبيراً، حيث تترع النساء للعمل في قطاعات الاقتصاد المتدنية الأجر. وبالتالي، فإن أحد الجوانب الهامة في وضع واعتماد حلول لتحسين المركز الاجتماعي للمرأة هو تحسين مركزها في سوق العمل. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لمسألة تعزيز تمثيل المرأة بين صانعي القرار.

وكما لوحظ من قبل، تحتل قضايا رعاية الصحة الإنجابية وتخفيض معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال أعلى أولويات حكومة كازاخستان. وفي

ألزمت بيرو نفسها في القاهرة بالعمل على تنفيذ هذه الاتفاقات، مما يكفل تنمية قدرات الأفراد لكي يتمتعوا بحياة صحية وإنجابية خالية من العنف في بيئة منصفة ومتوازنة.

وفي هذه المناسبة، تكرر بيرو الإعراب عن التزامها الراسخ بمبادئ مؤتمر القاهرة ومقاصده وأهدافه، وبالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الإجراءات الرئيسية لعام ١٩٩٩. ونؤكد كذلك على أهمية تنفيذ برنامج العمل بحزم في العقد القادم، وهو أمر لا غنى عنه ليتسنى لنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اتخذت بيرو خطوات أساسية نحو تنفيذ توصيات المؤتمر. وأحرز تقدم في تنفيذ السياسات السكانية والإنمائية العامة؛ والاعتراف بالحقوق الإنجابية؛ وتلبية الاحتياجات الجنسية واحتياجات الصحة الإنجابية للسكان، بمن فيهم المراهقون؛ ووضع سياسة عامة معنية بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومكافحة العنف ضد المرأة.

برنامج عمل القاهرة نقطة مرجعية في مكافحة الفقر وردم الفجوة الاجتماعية وعملية التحول إلى اللامركزية التي تضم بالفعل حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية؛ والاستقلال الذاتي الكامل للمرأة؛ والتسليم بتعدد المجموعات الإثنية والعرقية والثقافية؛ والتسليم بمختلف الأشكال التي يمكن أن تكون عليها الأسر. وفي تلك العملية، أود أن أؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات القاهرة. وقد عملنا وسنواصل العمل معاً لجعل توصيات القاهرة حقيقة واقعة. وستضمن القيادة الممتازة للمديرة التنفيذية عبيد تحقيق الهدف.

من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها بلدنا مكافحة الفقر وتقليص جوانب التباين الاجتماعي - وهذه

الآسيوية بتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إعلان القاهرة وفي برنامج العمل. اتفق جميع البرلمانيين على أنه لا يمكن التصدي للتحديات السكانية والإنمائية الراهنة إلا إذا اعتبرت هذه القضايا الخطيرة كل لا يتجزأ. وأثبت المؤتمر أيضاً وجود حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل في ميدان السكان والتنمية المستدامة في بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وسلّم بهذه الحقيقة جميع المشاركين في مؤتمر القمة، الذين تعهدوا هناك وفي ذلك الوقت بتقديم مقترحات مناسبة لحكوماتهم.

في الختام، أود أن ألفت انتباه الجمعية لنقطة هامة جداً. تتمتع كازاخستان اليوم بنمو اقتصادي مستقر، يعزى بصورة أساسية إلى صادراتها من موارد الطاقة. ولتيسنى استمرار تعزيز تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً، تنشيط الحكومة في تطوير مشاريع اجتماعية هامة تمويلها الدولة. ولضمان نجاح تنفيذها، تحتاج كازاخستان وبلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لمساعدة استشارية وتقنية من الأمم المتحدة ومن صناديقها وبرامجها لتعزيز نجاحنا المنهجي والهيكلية. ونأمل أن نرى مشاركة نشطة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونتقدم بشكر خاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان على مساعدته المستمرة لبلدي.

السيد شو كويهورا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أحاطب الجمعية بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القاهرة المعقود في عام ١٩٩٤. وقد شكّل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نقطة تحول أساسية في السياسات السكانية، يجعله الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عناصر رئيسية في الجهود الإنمائية وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الديمقراطية.

السيد وانغ غيوكينغ (الصين) (تكلم بالصينية):

بداية، أود، باسم وفد الصين، أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدعوة إلى عقد هذه المناسبة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

يؤيد وفد الصين البيان الذي ألقاه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

قدم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، وبرنامج عمله مفاهيم جديدة، من قبيل التنمية الشاملة التي يكون الإنسان محورها، والصحة الإنجابية، وحدد هدفا للتنمية المستدامة نسق بين السكان والاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، مما يأذن بحلول حقبة جديدة من برامج السكان والتنمية. في عام ٢٠٠٠، اعتمد مؤتمر قمة الألفية إعلان الألفية، الذي حدد الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجد علاقة وثيقة بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ويعزز كل منهما الآخر. وكما قال الأمين العام كوفي عنان، لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة القضاء على الفقر والجوع، ما لم يتم التصدي بشكل مباشر لقضايا السكان والصحة الإنجابية.

انطلاقا من واقع الصين الوطني، أوفت حكومة الصين على مدى العقد الماضي بالتزامها بمجدية تجاه برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية. وباعتماد استراتيجية لصنع القرارات تأخذ في الحسبان السكان والتنمية، حققت الصين إنجازات متميزة في مشاريعها السكانية والإنمائية. وعلى الرغم من أن اقتصاد الصين لا يزال ناقص النمو، كبحت الصين بفعالية جماع النمو السكاني المفرط، وخفضت معدلات الخصوبة إلى أقل من معدل التعويض، وحققت تحولا تاريخيا في نمط إنجاب سكانها، وعززت بقوة

مسألة محورية للتنمية. ويعيش في بيرو ٥٤ في المائة من السكان في حالة فقر، ومعدل وفيات الأمهات أثناء النفاس معدل مرتفع، خاصة بين المراهقات اللواتي أدخلن إلى الحياة الجنسية بطريقة عنيفة أو نتيجة لاعتداء جنسي. ويأتي هؤلاء الأطفال بصورة عامة من قطاعات تعاني قدرا كبيرا من الاستبعاد. كما أننا نضعف الجهود التي نبذلها لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة.

وفي هذا السياق، شاركت بيرو بنشاط هذا العام في العمليتين الإقليميتين لاستعراض وتنفيذ برنامج العمل اللتين عقدتا في سانتياغو، شيلي، وفي بورتوريكو بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة. وفي هاتين المناسبتين، أكدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا على برنامج عمل القاهرة وضرورة العمل معا لتنفيذ مبادئه في العقد القادم. ونلاحظ بشكل خاص العمل الممتاز الذي قامت به السيدة ماريسيلا بادرون، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تنظيم وإعداد هاتين المناسبتين.

في حين أنه جرى تحقيق تقدم في تنفيذ البرنامج، تسلم بيرو بأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وفي هذا الصدد، أناشد مجتمع المانحين الدوليين ضمان تنفيذ البرنامج واثقين بأن بلداننا تعطي برنامج العمل نفس الأهمية.

في الختام، أود أن أقول إنه كان من دواعي الشرف لحكومتنا ولي شخصيا أن أترأس لجنة السكان والتنمية هذا العام، الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القاهرة. وأكدت لجنة السكان والتنمية مجددا مبادئ واتفاقات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الرئيسية بوصفها تمثل جهدا فعالا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أننا قدمنا إسهاما كبيرا لتعزيز عمل السنوات العشر الماضية ولضمان نجاح العمل المتضافر للعقد القادم.

مستبقة بذلك المواعيد المحددة في الجدول الزمني الذي وضعته الأمم المتحدة.

خامسا، أدرجت الحكومة الصينية التعليم في قائمة أولوياتها للتنمية. وفي عام ٢٠٠٠، حققت الصين، حسب الجدول، التعليم الإلزامي للجميع في مرحلة السنوات التسع الأولى من مراحل التعليم، والقضاء على الأمية بين الناس الذين هم في ربيع عمرهم.

سادسا، عززت الصين اتصالاتها وتعاونها الدولي في ميدان السكان والتنمية. وفي عام ١٩٩٧، انضمت الصين للشراكات بين بلدان الجنوب في مجال السكان والتنمية، وانتُخبت رئيسا للشراكات في عام ٢٠٠٢، حيث قامت بدور نشط في تعزيز التعاون الحكومي الدولي بين الشركاء.

ونفذت الصين أيضا مشاريع تعاون متعددة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في ميادين السكان وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. وعلى وجه الخصوص، أكملت الصين برنامجا قطريا مكونا من خمس مراحل في ميدان تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي قام بدور بناء للغاية في تعزيز برنامجنا للسكان وتنظيم الأسرة.

على الرغم من الإنجازات المثيرة للاهتمام التي حققتها برامج السكان وتنظيم الأسرة الصينية، لا تزال الصين تواجه مصاعب وتحديات عديدة في طريقها لتحقيق التمام لأهداف برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية. وستظل المشاكل من قبيل التوفيق بين انخفاض معدل الخصوبة والنمو السكاني العددي الكبير، وتختلف السكان بصورة عامة، تشكل قيودا على الصين بعض الوقت في المستقبل. وفي نفس الوقت، تشعر الصين بالإحباط بصورة متزايدة نتيجة لمشاكلها السكانية الهيكلية وتسارع شيخوخة السكان والنسبة غير المتوازنة بين الجنسين عند الولادة، التي

قوتها الوطنية المتكاملة والتقدم الاجتماعي ومستوى حياة شعبها، مقدمة بذلك إسهاما إيجابيا لتحقيق استقرار سكان العالم.

بداية، ركزت الصين على التنمية الاقتصادية من خلال الإسراع بإنشاء وتحسين اقتصاد سوقي اشتراكي، أرسى أساسا ماديا قويا للتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة.

ثانيا، تمسكت الصين بسياساتها الوطنية الأساسية لتنظيم الأسرة واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، ووازنت على نحو سليم العلاقة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسكان والموارد والبيئة. وتعد حكومة الصين سنويا ندوات عن السكان والموارد والبيئة لإجراء بحوث شاملة وتفويض العمل ذي الصلة على نحو منسق.

ثالثا، استفادت حكومة الصين بحماس من الأفكار والخبرات الدولية المتقدمة، وأدجتها في إصلاح وتنفيذ برامج الصين المعنية بالسكان وتنظيم الأسرة. وأنشأت الصين آلية موجهة للمنافع ونظام ضمان اجتماعي يصبان في مصلحة برنامجها لتنظيم الأسرة. وعلى مدى العقد الماضي، تناقص معدل الخصوبة بالنسبة للأمهات، كما تناقص معدل وفيات الأطفال الرضع، وتعزز الوصول الشامل للثقافة الصحية الجنسية والإنجابية للمراهقين. وقدمت الحكومة للشعب الخدمات والمنافع من خلال برنامجها لتنظيم الأسرة وبرامج الصحة الإنجابية، التي أدت بدورها إلى زيادة رضى الجمهور عن هذه الخدمات.

رابعا، تمسكت الصين بعملية صنع القرار المتكاملة وضمن تحقيق تقدم منسق من حيث الحد من النمو السكاني وتخفيف حدة الفقر والتنمية. وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت الصين قد حققت بالفعل الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض عدد الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع إلى النصف،

ويؤكد الإعلان أن المسألة السكانية في البلدان النامية لا تزال تمثل قيدا شديدا على التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وناشد الشركاء المجتمع الدولي إدراج السكان والصحة الإنجابية في جداول الأعمال الدولية الهامة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويناشد الإعلان أيضا البلدان المتقدمة النمو أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في ميداني تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ويدعو البلدان المتقدمة النمو أيضا لزيادة استثمارها وتعزيز قدرتها الإدارية في ميدان السكان والتنمية لتفي بالتزاماتها بموجب برنامج عمل القاهرة وتشجع على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وستواصل الصين، بوصفها شريكة، الوفاء بالتزاماتها بوصفها رئيسا للتحالف، وستعمل دون كلل لمواصلة تعزيز التعاون الحكومي الدولي، وتعزيز الاتصالات بين الشركاء، وتيسير الحوار والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وتنفيذ برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية وإعلان يانغتزر.

أثناء مشاركة حكومة الصين في الشؤون الدولية، شعرت دائما أن التعايش والتقاسم وحالات "ربح - ربح" أهداف ومُثل مشتركة للبشرية. والتعايش شرط مسبق لاستمرار النهوض بالجمع البشري. وجميع البلدان، كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة، ينبغي أن تتمتع بمشاركة متساوية وسلطة كافية لرسم السياسات في الشؤون الدولية. والتقاسم وسيلة الإنسان لتحقيق الرخاء المشترك.

وما دام السلام العالمي لا غنى عنه لاستقرار البلدان النامية، فإن الرخاء العالمي لن يتحقق بدون تنمية شاملة للبلدان النامية. وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية مساعدة العالم النامي، والالتزام بتلك المساعدة. وينبغي بذل جهود للتأكد من أن جميع البلدان والشعوب

لا تزال خارج إطار سيطرتها الفعالة. وتُفاقم هذه المشاكل ضغوط الاستخدام وإعادة الاستخدام والضمان الاجتماعي؛ وتعارض المصالح بين التبيؤ والبيئة والموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ ومهمة استئصال الفقر وسد الفجوات الإقليمية وهي مهمة لا تزال شاقة؛ ومواصلة النهوض بمركز المرأة؛ ومهمة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه، وهي مهمة طال أجلها.

فضلا عن ذلك، فشلت خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية في توفير تغطية تامة وفعالة للمناطق المتخلفة النمو والمراهقين والمسنين والمهاجرين. كما أن آليات التنسيق الحكومية ومجتمع رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية بحاجة لمزيد من التكامل مع الموارد العامة.

وفي مواجهة جميع هذه التحديات، حددت حكومة الصين لنفسها هدف إقامة مجتمع ينعم بالرخاء على جميع الجهات في الألفية الجديدة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الحكومة الصينية استراتيجية تنمية علمية تتضمن نهج تنمية شاملا ومتكاملا ومحوره الإنسان وقابلا للاستدامة. وجوهر هذا المفهوم توجه نحو تنمية بشرية شاملة تعزز التعايش بانسجام بين الإنسان والطبيعة والتنسيق بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسكان والموارد والبيئة.

عقدت الحكومة الصينية وشركاؤها مؤخرا مؤتمرا دوليا ناجحا معنيا بالسكان والتنمية في ووهان، الصين، اعتمد إعلان يانغتزر. ويمثل هذا الإعلان صوت الناس في بلدان الجنوب، الذين يشكلون ٥٤ في المائة من سكان الكرة الأرضية. واعتمد الإعلان، الذي كان موضوعه "السلام والتعاون والتنمية"، روح التنمية البشرية المستدامة، مما أكسبه احترام والتزام ودعم جميع الشركاء. وقد وُزِع الإعلان على الوفود.

ما أحرزناه من التقدم على مدى السنوات العشر الماضية بشأن أسلوب تنفيذ نتائج المؤتمر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، عرضنا تقرير جنوب أفريقيا عن تنفيذ برنامج العمل على لجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وتوجد بعض النسخ متاحة هنا اليوم.

بالنسبة لنا في أفريقيا، لا تزال قضايا السكان - مثل الحقوق والصحة الإنجابية للمرأة والمساواة بين الجنسين والإنصاف بينهما والتنمية ورعاية الأطفال وحمايتهم وتمكين الشباب - قضايا هامة للغاية. فنحن نأتي من قارة لا يزال التخلف فيها حقيقة قائمة بالنسبة للملايين من شعبنا، خاصة في المناطق الريفية، ولا يزال دور المرأة والشباب في استئصال الفقر دورا هاما للغاية.

في الإعداد لاجتماعاتنا في نيويورك، شاركت جنوب أفريقيا في عدة اجتماعات معنية بالسكان، اعتمدت فيها إعلانات هامة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٤، نظمت منطقتنا دون الإقليمية مؤتمر وزراء الجنوب الأفريقي المعني بالسكان والتنمية في مابوتو، موزامبيق. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، شاركنا في مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالسكان والتنمية المعقد في داكار، السنغال. وفي الأسبوع الماضي، استضافت حكومة جنوب أفريقيا، بالتعاون مع مجتمع العلم، مؤتمرا وطنيا مشتركا للسكان، ألزمتنا فيه أنفسنا مجددا بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونجتمع هنا اليوم للتأمل في عقد لقيت أثناءه قضايا الحد من الفقر وحقوق المرأة والصحة الإنجابية والتنمية المستدامة اهتمام العديد من قادة العالم والدول. وأثناء تلك الفترة، اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها إطارا تدرج فيه أهداف برامج قطاعية عديدة للأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال قلقين لأن العديد من البلدان النامية، بما فيها عدد

تتمتع بفرص تنمية متساوية وتنقسم الرخاء الناتج عن تنمية عالمية على نحو منصف ومنطقي.

سيناريو "ربح - ربح" هدف للمجتمع البشري لإحراز تقدم على جميع الجبهات. ولن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن التنمية للجميع فعلا إلا عندما ينفذ كل بلد في العالم برنامج عمل القاهرة ويحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسيوصل الشركاء وحكومة الصين الوفاء بالتزامهم تجاه المجتمع الدولي. وسنرفع راية السلام والوثام والتعاون والتنمية، وسنتمسك بطريق التنمية السلمية وتعزيز وتوسيع الاتصالات بجميع بلدان ومناطق العالم والتعاون معها، تمشيا مع مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، والنهج الموجه لتحقيق نتائج، والتعاون الطويل الأجل والتنمية المشتركة. وسننضم إلى المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها في كفاحه لتحقيق السلام والرخاء والتقدم للبشرية.

السيدة بنجامين (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي ألقاه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧.

يشعر وفدي بالفخر لمخاطبة هذا الاحتفال الخاص بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسلام والتنمية. ونعرب عن تأييدنا للسيدة ثريا عبيد، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على قيامها بدور ريادي في معالجة القضايا السكانية.

كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أول مؤتمر دولي رئيسي شاركت فيه جنوب أفريقيا بعد الانتخابات الديمقراطية في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأسهمنا في صياغة برنامج عمل المؤتمر، الذي لقي التأييد. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها لبرنامج عمل المؤتمر والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر. ولا نزال، بوصفنا بلدا، نقيس

وأودى بحياة شباب وبالغين منتجين. وفيما يتصل بهذا الوباء، لا تزال بلدان عديدة في منطقتنا وفي القارة تكافح لتخفيض معدل وفيات ومرض الأمهات أثناء النفاس، ومعدل وفيات ومرض الأطفال والأطفال الرضع، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرتها هذه البلدان لتحسين الخدمات الصحية للأمهات والأطفال. ونذكر أنه يتحتم علينا أن نضاعف جهودنا من خلال خدمات صحية إنجابية شاملة، وتعزيز الحقوق الإنجابية، والمساواة والعدل بين الجنسين، وتمكين المرأة. وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل المراهقين أصبح أكثر إلحاحا. ومع ذلك، نعرف أيضا أننا لا نستطيع تحقيق قدر أكبر من الإنجازات بدون دعم المجتمع الدولي.

أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية، المعقودة في وقت سابق من هذا العام، اتخذ قرار يبرز الحاجة لموارد كافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووجه نداء لتوفير مزيد من الموارد للبلدان النامية ليتسنى ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. ونأمل أن يوفر استعراض السنوات العشر للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فرصة للمانحين للوفاء بالتعهدات التي التزموا بها. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالاتحاد الأوروبي لقراره، الذي أعلن هذا الصباح، بسد الفجوة في سلع الصحة الإنجابية بأسرها، التي تبلغ ٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

كما بينت في بداية بياني، تحتفل جنوب أفريقيا بمرور عشر سنوات على تمتعها بالديمقراطية، الذي يتطابق مع مشاركتنا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن نذكر بوعي أننا يجب أن نسعى لتحقيق الأهداف السكانية والإنمائية من خلال الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. قضايا السكان والتنمية تتطلب ردا عالميا. ونحن مصممون على تكثيف تعاوننا مع

كبير من البلدان الأفريقية، قد لا تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أننا نسلّم بالتقدم الذي تناوله "التقرير عن حالة سكان العالم" لهذا العام. ونلاحظ على وجه الخصوص التشريعات والسياسات والإصلاحات المؤسسية العديدة التي انبثقت عن التزام البلدان ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وجرى التأكيد مجددا أيضا على أن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تمكين المرأة، لا تزال أساسية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

يكفل دستور جنوب أفريقيا حقوق الإنسان، ويرسخ المساواة بين الجنسين، ويحمي الحرية الإنجابية للزوجين، ويشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا. ونتيجة لذلك، يزداد شعبنا تعليما؛ ويزداد وصوله إلى الرعاية الصحية يسرا؛ ويعيش عدد أكبر من الناس في بيوت رسمية ويستطيع الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي؛ ويتوفر مجانا خيار أوسع من موانع الحمل. وفي عام ٢٠٠١، كانت نسبة الأمية بين البالغين من شعبنا ٨٩ في المائة، ونعمل من أجل تحقيق نحو كامل للأمية بين شبابنا. المرأة في جنوب أفريقيا أكثر ثقافة وبصيرة عامة أكثر تعليما من الرجل. ونتيجة لاستثمارنا في شعبنا، يقدر معدل الخصوبة الكلية الآن بـ ٢,٧٧ طفل لكل امرأة في سنوات حياتها الإنجابية، وهذا يمثل انخفاضاً من معدل خصوبة كلية كان يقدر بنحو ٤ أطفال لكل امرأة قبل عقد تقريبا.

على الرغم من النجاح الذي حققناه في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإننا نعترف بأن تحديات عديدة لا تزال موجودة، بل حتى ظهرت تحديات جديدة في السنوات العشر الماضية. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر التحديات السكانية والإنمائية ترويعا في العالم. ففي جنوب أفريقيا، أدى إلى انخفاض العمر المتوقع

إدراج مفاهيم التحرير والتمكين والتوظيف الأمثل للقدرات البشرية، كمحاور رئيسية للتحرك الواجب في مجال السكان والتنمية.

وقد عكفت مصر على تنفيذ برنامج العمل الذي تبنته، والتزمت بتطبيق سياسات وبرامج السكان والتنمية البشرية، آخذين في الاعتبار خصوصية الواقع الوطني والظروف الثقافية والاجتماعية. وكما نص برنامج القاهرة، الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

نعم، كانت هناك، ولا تزال، توجد احتياجات وتحديات يتطلبها التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. إلا أنه لا يمكن في الحقيقة حجب رؤية ما تحقق من إنجازات وتحسينات في بعض النسب والمؤشرات، خاصة بالنسبة للخصوبة ومعدل وفيات الأطفال والأمهات ونسبة استخدام تنظيم الأسرة. ومن ناحية أخرى، تم إدماج خدمات الصحة الإنجابية بمفهومها الشامل في وحدات الرعاية الصحية الأساسية والاهتمام بجودة تقديم الخدمة. كذلك تم التركيز على الرعاية الصحية لكبار السن والفئات الفقيرة والمهمشة. ودُعِّمت برامج القضاء على الأمية لتخفيض نسبتها، وكذلك تم التخطيط لمكافحة التسرب من التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات. وأعلن عام ٢٠٠٣ عاما للفتاة المصرية. وانطلقت مبادرة تعليم الفتيات، وعلى الخصوص في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة. وكذلك استهدفت الاستراتيجية السكانية القضاء على الفجوة النوعية للالتحاق بالتعليم عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، اتخذت الإجراءات والقرارات لمنع ختان الإناث، حماية لهن من أشكال العنف وإهدار الكرامة.

وكذلك ساندت الدولة في مصر حقوق المرأة والنهوض بها من خلال إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠. وكان من بين إنجازاته مساندة المرأة المعيلة وتدريبها

شركائنا في التصدي للتحديات التي نواجهها. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا إذا كان لجميع الناس الذين يعيشون على كوكبنا الجميل نصيب فيها.

السيدة الباز (مصر): أهنتكم في البداية لاختياركم هذا الموقع الهام في هذه المناسبة الهامة، التي نجتمع حولها جميعا في بلاد الشرق والغرب والجنوب والشمال لنتحفل معا ونجري فحسا وتقييما ذاتيا وجماعيا لما حققناه بعد عشر سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وأهني السيدة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على كلماتها اليوم، سواء صباحا أو في هذه الجلسة.

إذا كان لكل وفد من الوفود الحاضرة في هذا الحدث الهام أن يسعد بالحديث عن تجربته الوطنية، فإن لدى الوفد المصري أسبابا عديدة للامتنان والافتخار وهو يشارك في هذا الاحتفال. وأول هذه الأسباب أن مصر كانت الدولة التي استضافت على أرضها عام ١٩٩٤ هذا الحدث التاريخي الهام، بكل الشخصيات والخبرات التي احتشدت له، وبكل ما صدر عنه من تفكير جديد وخطط وبرامج عملية ومفيدة.

والسبب الثاني أن خبرة الممارسة المصرية في تنفيذ ما انتهى إليه هذا المؤتمر وفي معالجة قضايا السكان والتنمية عموماً، قد تعتبر خبرة نموذجية من حيث كمّ ونوع التحديات والصعوبات، ومن حيث الاستجابة وكمّ الإنجاز الذي تحقق.

لقد أحدثت وثيقة القاهرة عام ١٩٩٤ وبرنامج العمل المرفق بها نقلة نوعية في منهج الرؤية والمعالجة السائدة لقضايا السكان والتنمية، حيث أدخل مفهوم التنمية البشرية بعد أن كانت معالجة تلك القضايا تقتصر على استخدام المؤشرات الديمغرافية التقليدية والمناهج التجزئية. ولعل أهم ما طرحته نتائج مؤتمر القاهرة، أي منذ عشر سنوات، هو

بدور المجالس التشريعية وإشراك هيئة المجتمع المدني وتوسيع فرص مشاركة الشباب في صنع القرار.

تلك كانت بعض ملامح الخبرة المصرية في مجال التنمية البشرية والسكان. والواقع أن هذه النتائج وتلك الخبرات تعتبر حصيلة جهد وطني متكامل تقوم به المؤسسات الوطنية، مدعومة بالدور النشط والجهود المتواصلة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة ومكتبي في القاهرة. وإننا نشق بمواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة من أجل استكمال التنفيذ الملائم لبرنامج العمل، وكذلك من أجل المزاوجة الضرورية بين عناصر هذا البرنامج والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، تولي مصر أهمية كبيرة لمؤتمر متابعة الألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونتطلع للمساهمة بفعالية في استمرار متابعة أعمال مؤتمر القاهرة، بما يسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة المنتظر بحثها في ٢٠٠٥. لا شك أن هذه الأهداف تلتقي تماماً مع التوجهات والسياسات التي تنتهجها بلادنا في خططها الإنمائية العامة وفي برامجها الخاصة، لمعالجة القضية السكانية. ولدينا أمل كبير في أن يكون لقاؤنا بعد عشر سنوات من الآن بمثابة تنويع لعقدين من العمل المتواصل في خدمة السكان، التي هي في الأساس مصلحة للفرد والمجتمع والإنسانية جمعاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

على تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة، وحث المرأة على المشاركة السياسية، وتهيئة المناخ من أجل إصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالمرأة، مثل تعديل قانون الجنسية ومنحها لأبناء الأم المصرية في الزيجات المختلطة، وإنشاء محاكم متخصصة في شؤون الأسرة، وإتاحة الفرصة للمرأة لتولي مناصب قضائية.

رغم كل هذه الإنجازات والنجاحات النسبية التي حققتها بلادنا في تنفيذها لبرنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر القاهرة، فإن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي ما تزال تحتاج لمعالجة جريئة ومساعدة فنية. من بين هذه التحديات التي واجهتها التجربة المصرية، مسألة المحددات الاقتصادية والمالية اللازمة للتوسع في برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وضمان استمراريتها، وتحسين مستوى التعليم وتشغيل المرأة ورعاية المرأة والأم والطفل والمسنين والمعوقين، وغيرهم من الفئات غير القادرة. ورغم المساهمات المشكورة التي قدمتها العديد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والوكالات المانحة، ورغم التوسع في الاعتماد على دعم القطاع الخاص ودوائر الأعمال، فإن طموحنا الكبير يستلزم تدبير المزيد من الموارد المالية والمساعدات الفنية. كذلك لعبت البيئة الثقافية المحافظة في بعض المواقع دوراً في تحجيم سرعة التوسع المطلوب في بعض البرامج الخاصة، كذلك التي تتصل بتنظيم الأسرة وتمكين المرأة من العمل، وبعض الموضوعات الخاصة بالحقوق والصحة الإنجابية. كذلك تلعب البيئة الإدارية والقدرات المؤسسية دوراً في تشكيل سرعة وكم الإنجاز المطلوب.

كذلك لوحظت أهمية التنسيق بين مختلف المؤسسات العاملة في التنمية البشرية والسكان، وعلى الأخص الهيئات والمجالس العاملة في مجال التخطيط والتحليل وجمع البيانات من ناحية، والوزارات والمؤسسات التنفيذية المقدمة للخدمات من ناحية أخرى، إلى جانب ضرورة الاهتمام